الجمعية العامّة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
الدوحة (قطر) 6 – 10 نيسان/ أبريل 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

لجنة حقوق الانسان للبرلمانيين

موجز عن القضايا التي نظرت فيها اللجنة
في دورتها الـ 159، من 5 إلى 9 نيسان/ أبريل 2019

المحتويات

الصفحة

إفريقيا

- **جمهورية الكونغو الديمقراطية:**

السيد بيير جاك تشالوبا 3
تسعة وعشرون عضو برلمان 5
السيد يوجين ديومي ندونغالا. 8
السيد ديودوني باكونجو مايثونديكي 10
السيد أدريان فوبا..... 12
السيد مارتن فيولو ماديدي..... 14
السيد فرانك ديونغو..... 16

- **النيجر:**

السيد أمادو هاما 18
السيد سيدو بكاري..... 20

- **أوغندا:** خمسة برلمانيين 22

الأمريكيتان

- **الإكوادور:** السيد خوسيه كليفر خيمينيز كابريرا 26
- **فنزويلا:** واحد وستون نائباً 28

آسيا

- **جزر المالديف:** سبعة برلمانيين 33
- **منغوليا:** السيد زوريك سانجاسيورن..... 35
- **الفلبين:** أربعة برلمانيين 38
- **الفلبين:** السيدة ليلى دي ليما 40
- **الفلبين:** السيد أنطونيو تريلانيس 43

أوروبا

- **تركيا:** واحد وستون نائباً 45

جمهورية الكونغو الديمقراطية

COD-32-بيير جاك تشالوبا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

✓ الانتهاكات الأخرى (التجريد التعسفي من الجنسية) (4)

ملخص القضية:

إن السيد تشالوبا، العضو المعارض سابق في البرلمان الذي تمّ استبعاده بشكل تعسفي في العام 2007 في قضية كانت معروضة على اللجنة في ذلك الوقت، رفض الاعتراف بجنسيته الكونغولية بعد الحكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات في 23 كانون الثاني/ يناير 2013 بتهمة التزوير واستخدام وثائق مزيفة فيما يتعلق باكتسابه الجنسية الكونغولية. وفي أعقاب الإجراءات التي تميزت بالمخالفات، خلص مراقب المحاكمة (من تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس 2012) ووفد من اللجنة المكلفة ببعثة إلى كنشاسا (حزيران/ يونيو 2013) والمجلس الحاكم (تشرين الأول/ أكتوبر 2013) إلى أنّه لا يمكن استبعاد أنّ القضية كانت ذات دوافع سياسية وأنّ المقصود إقالة السيد تشالوبا من السياسة لأنّه انضم إلى المعارضة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وحصل السيد تشالوبا بعد ذلك على عفو رئاسي؛ وأطلق سراحه

القضية COD-32

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو معارض في البرلمان في الهيئة التشريعية السابقة

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: شباط/ فبراير 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: حزيران/ يونيو 2013

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

متابعة حديثة

-بلاغ من السلطات:

في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 بعد أن قضى أكثر من نصف عقوبته.

وكان السيد تشالوبا يعاني من مرض السرطان الذي تطور أثناء احتجازه. ولم يستطع تلقي العلاج الكيميائي إلا بعد إطلاق سراحه. وفي 11 آذار/ مارس 2019، توفي السيد تشالوبا بسبب السرطان في مستشفى سينغوانتينير في كينشاسا.

ولم تحسم السلطات الكونغولية مسألة جنسيته قط. ففي أواخر نيسان/ أبريل 2016، ولأسباب إنسانية، منحت السلطات جواز سفر إلى السيد تشالوبا للسماح له بتلقي العلاج في الخارج. وفي آب/ أغسطس 2016، أُبلغ السيد تشالوبا بأنّ طلبه للتجنس قد رُفض بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 22 تموز/ يوليو 2016، على أساس أنّ "سلوكه وتصرفاته يدلان على عدم احترام المؤسسات."

رسالة من رئيس المجلس الوطني (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

-بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

-بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل موجهة إلى رئيس الدولة، ورئيس مجلس النواب بالإنابة ونائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)

-بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/مارس 2019

جمهورية الكونغو الديمقراطية

©ألبرت بيالو نغنادو

COD49- ألبرت بيالوفو نغاندو

COD50- أندريه ندالا نجاندو

COD51- جاستن كيلوبا لونغو

COD52- شادراك مولوندا نومبي كابانج

COD53- بريتير كاتاندولا كاينيشا

COD54– مواموس مامبو موشيكونكي

COD55-جان أوسكار كيزيامينا كيبيلا

COD56-بوني سيرج ويلو أومانيوندو

COD57- جان سيموليماسا ماكامبو

COD58- أليكسيس لوندجي أوكيتاسومبو

COD59- تشارلز مبوتا مونتو لونجا

COD60 -ألبرت إيفيفو بومبي

COD61- جاك دوم دومولیا

COD62- رينيه بوفايا بوتاكا

COD63- جان دي ديو موليكا ليامبي

COD64- إدوار كياكو مبوتا كيفويلا

COD65- السيدة أوديت موامبا بانزا

COD66- جورج كومبو نتونجا بوك

COD67- مابويا رمزاني ماسودي كيليلي

COD68- سيلستين بوليلي مولا

COD69-جيروم كامات

COD70-السيدة كوليت تشومبا

COD73- بوبو باراموتو ماكلو

COD74- أنزولوني بيمب إيسيلوني

COD75-إيزيدور كابوي مويهو لونغو

COD76- ميشيل كابيا بياي

COD77-جان جاك موتيوالي

COD78- إيمانويل نغوي مولوندا

COD79 -إيانويل نجوي مولوندا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ إبطال تعسفي لانتخاب عضو في البرلمان (1.4.2)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق وغياب إجراءات المحاكمة العادلة (8.1.1 و1.8.2)
- ✓ حق الاستئناف (4.8.1)

ملخص القضية

في أعقاب الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، أبطلت المحكمة العليا بشكل تعسفي الانتخابات وولاية 32 من أعضاء البرلمان (بما في ذلك الـ 29 أعلاه)، الذين شغلوا مقاعد في الجمعية الوطنية منذ إعلان النتائج المؤقتة في أواخر كانون الثاني/ يناير 2012. واستأنف الأعضاء غير المؤهلين القرار، لكن المحكمة رفضت جميع الطعون من دون فحص للأسس الموضوعية. وتوصلت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى نفس الاستنتاجات التي توصل إليها الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2016 في قضية السيد بيالوفو نغاندو (COD-49). وأمرت جمهورية الكونغو الديمقراطية بدفع الرواتب والبدلات البرلمانية المستحقة طوال فترة الولاية البرلمانية، وكذلك التعويضات والفوائد كتعويض عن أي ظلم يتعرض له.

القضية COD-COLL-01

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: 29 من أعضاء البرلمان (الذين عرضت قضاياهم على اللجنة من بين مجموعة من 32 متضرراً) - 26 رجلاً وثلاث نساء؛ سبعة أعضاء من أحزاب المعارضة السياسية، واحد مستقل و21 عضواً في الأغلبية الرئاسية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيار/ مايو حتى أيلول/ سبتمبر 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: حزيران/ يونيو 2013

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات:

ورفض رئيس الجمعية الوطنية تعويض أعضاء البرلمان عن أي ظلم عانو منهم وطلب المساعدة من السلطة التنفيذية في نيسان/ أبريل 2016. ولم يتلقَ الأعضاء غير المؤهلين أي تعويض عن الإلغاء التعسفي لولاياتهم. وفيما يتعلق بالتشريع، فإنّ التوصيات المتعلقة بتعديل القانون الانتخابي لتشديد شروط الأهلية، وتحسين آليات حلّ النزاعات الانتخابية والسماح بإنهاء إجراءات النزاع الانتخابي قبل المصادقة على الانتخابات من قبل مجلسي البرلمان لم تؤخذ بالحسبان من قبل السلطات الكونغولية. وأشارت الجمعية الوطنية إلى أنها أيّدت تعديل الدستور الكونغولي لإدخال نظام استئناف لصالح البرلمانيين وتعديل إجراءات التحقّق من صحة انتخاب المسؤولين. ومع ذلك، لم تنفذ تلك الإصلاحات.

رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس الدولة، رئيس الجمعية الوطنية بالنيابة ونائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

جمهورية الكونغو الديمقراطية

فرانك ديونغو يزور أوجين ديومي نوندالا في مستشفى كينشاسا، 20 آذار/ مارس 2019

© مصدر الصورة / عائلة ديومي نوندالا

COD-71- يوجين ديومي ندونغالا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1)
- ✓ حق الاستئناف (4.8.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)

ملخص القضية

تعرّض السيد ندونغالا لحملة من المضايقات السياسية والقانونية التي تهدف إلى إبعاده عن العملية السياسية منذ حزيران/ يونيو 2012. وفي نيسان/ أبريل 2013، قُبض عليه، وفي 26 آذار/ مارس 2014، حُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة الاغتصاب (للانخراط في علاقات جنسية مع الأطفال الذين يوافقون مقابل الدفع) بعد محاكمة شابتها مخالفات خطيرة. وخلصت اللجنة إلى أنّ القضية سياسية للغاية وأنّ الحقوق الأساسية للسيد ندونغالا قد انتُهكت. وفي 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، توصلت لجنة الأمم المتحدة لحقوق

القضية COD-71

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: عضو معارض في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تموز/ يوليو وكانون الأول/ ديسمبر 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: حزيران/ يونيو 2013

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

الإنسان إلى استنتاجات مماثلة ودعت إلى إطلاق سراحه.

وتمّ استبعاد السيد ندونغالا من العفو الرئاسي الذي منحه الرئيس الجديد لجمهورية الكونغو الديمقراطية للسجناء السياسيين عقب الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر 2018. ومنحه وزير العدل الإفراج المشروط في 20 آذار/ مارس 2019 وأُطلق سراح السيد ندونغالا. ومع ذلك، فإن الشروط التقييدية المرتبطة بالإفراج المشروط تمنعه من الإدلاء ببيانات سياسية، والمشاركة في الأنشطة السياسية والتنقل بحرية حتى نيسان/ أبريل 2023.

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني (تشرين الأول/أكتوبر 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/مارس 2019
- بلاغ موجه إلى رئيس الدولة، القائم بأعمال رئيس الجمعية الوطنية ونائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

جمهورية الكونغو الديمقراطية

السيد مايثونديك © الاتحاد البرلماني الدولي حزيران/ يونيو 2013

COD72 - ديودوني باكونجو مايثونديكي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التهديدات، أعمال التخويف (5.1)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)

ملخص القضية

ألقي القبض على السيد مايثونديكي، مع أسرته وحراسه الشخصيين، في ظروف مثيرة للجدل، في شباط/ فبراير 2012. ووجهت إليه تهمة التمرد وانتهاك أمن الدولة، وتمت تبرئته من جميع التهم الموجهة إليه، لكن حكم عليه في المحكمة الابتدائية والأخيرة من قبل المحكمة العليا في 25 شباط/ فبراير 2012 بالسجن لمدة 12 شهراً للتحريض على الكراهية. واتّسمت العملية القضائية بالمخالفات التي انعكست إلى حدّ كبير في قرار المحكمة العليا. وتمّ إطلاق سراح السيد مايثونديكي في 28 كانون الثاني/ يناير 2013 بعد قضاء مدة عقوبته. وأفاد مقدمو الشكوى أنّ السيد مايثونديكي فاز في قضية دعاوى مدنية ضد الدولة الكونغولية في العام 2015.

القضية COD72

جمهورية الكونغو الديمقراطية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو في البرلمان عن الأغلبية، انضم إلى المعارضة في وقت وقائع القضية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آب/ أغسطس 2012، أيار/ مايو 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: حزيران/ يونيو 2013

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

وبالنظر إلى المخاوف المتعلقة بسلامتهم وعدم وجود أيّ تدابير من قبل سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان حماية السيد مايثونديكي وعائلته ووضع حدّ للتهديدات، لجأوا إلى الخارج في أوائل العام 2014. ومع ذلك، لا يزالون يتلقون تهديدات منتظمة أثناء وجودهم في المنفى، ووفقاً لمقدم الشكوى، يتعرض أقاربهم، الذين بقوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للتخويف. ولهذا السبب لا يمكن للسيد مايثونديكي العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الوقت من دون خوف على حياته ولم يتمكن من الترشح للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ ديسمبر 2018. ووفقاً لمقدم الشكوى، يرغب السيد مايثونديكي في الانتقال إلى بلد آخر. وقد أبلغ مقدمو الشكوى أنّ السيد مايثونديكي لم يحصل على أيّ مساعدة فيما يتعلق بالترحيل لأنه، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، قدم دعماً مالياً وسياسياً كبيراً لجماعة مسلحة قبل القبض عليه.

وينكر السيد مايثونديكي هذه الاتهامات، ويحتج مفترضاً البراءة.

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني (نيسان/ أبريل 2019)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس الدولة، ورئيس مجلس النواب بالإنابة ونائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وأفاد رئيس الجمعية الوطنية في رسالة مؤرخة في 21 آب/ أغسطس 2017 أنّه طلب من السلطة التنفيذية إجراء تحقيقات في الأسباب التي دفعت بالسيد مايثونديكي إلى المنفى والتماس مقترحات حول كيفية تسهيل عودته.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

© أدريان فوبا

COD82 - أدريان فوبا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

✓التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف (4.1)

✓التأخير المفرط (3.8.1)

✓الإفلات من العقاب (3)

ملخص

وفقاً لمقدم الشكوى، تعرّض السيد أدريان فوبا مبامبي، نائب من المعارضة لهجوم في 22 شباط/ فبراير 2014 عند سفره مع مؤيديه لحضور اجتماع في بوما تمّ تنظيمه في دائرته الانتخابية لاطلاع السكان المحليين عن أنشطته البرلمانية. وتعرض لإصابة خطيرة في العين وحصل على الرعاية الطبية في بلجيكا وغطت تكاليفها الجمعية الوطنية.

وعلى الرغم من الشكوى القضائية التي قدمها النائب، لم يتم القبض على المهاجمين قط ولم تتخذ أي خطوات من جانب السلطات لمعاقبة الجناة. وبحسب ما ورد أطلق سراح المهاجمين المزعومين -الذين قُبض عليهم وقت وقوع الحادث -بأمر من السلطات المحلية بعد ذلك بفترة قصيرة.

القضية COD82

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: عضو المعارضة في البرلمان

مقدم الشكوى: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: حزيران/ يونيو 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل موجهة إلى

رئيس الدولة، ورئيس مجلس النواب بالإنابة ونائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)

- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وفي كانون الثاني / يناير 2016، أكّد وزير العدل لرئيس الجمعية الوطنية أنّ مكتب المدعي العام في بوما قد فتح قضيتين بالفعل في شكوى السيد فوبا. وذكر أن مكتب المدعي العام ينتظر السيد فوبا لتقديم مدخلاته في القضيتين من خلال إثبات شكواه وتقديم عناوين المشتبه فيهم. وفي آب/ أغسطس 2017، صرّح رئيس الجمعية الوطنية أنّه طلب من وزير العدل أن يكلف مكتب المدعي العام بتعقّب مرتكبي الهجوم وتقديمهم إلى العدالة.

وتمّ إعادة انتخاب السيد فوبا في الانتخابات التشريعية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 2018.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

© الاتحاد البرلماني الدولي 2015

COD85 – مارتن فيولو ماديدي

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓ الإفلات من العقاب (3)

ملخص القضية

إن السيد فايولو، مقدم الشكوى، عضو برلماني وزعيم حزب سياسي معارض. ويدعي أنّه في 14 شباط/ فبراير 2016، اعتدى عليه ضباط من أجهزة المخابرات واعتقلوه واحتجزوه بشكل تعسفي قبل إطلاق سراحه في الليلة نفسها. وتمّت مصادرة سيارته وممتلكاته الشخصية ولم تُعاد إليه. ووقع الحادث قبل يومين من يوم الاحتجاج الوطني الذي نظمته أحزاب المعارضة. وقدّم السيد فايولو شكوى ضدّ اعتقاله التعسفي وانتهاك حقوقه والحصانة البرلمانية. ووفقاً لمقدم الشكوى، لم يتمّ التعامل مع الشكوى من قبل المحاكم.

وفي 19 أيلول/ سبتمبر 2016، خلال احتجاج من قبل المعارضة في كنشاسا، تعرّض السيد فايولو لإصابة في رأسه. ويدّعي مقدم الشكوى أنّه ضُرب عمداً من قبل ضابط شرطة

القضية COD85

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو سابق في المعارضة في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1)

(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 (كانون الثاني/ يناير 2017)

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس

زُعم أنّه حاول اغتياله. وقدّم شكوى لكن من دون جدوى. واعتبرت السلطات أنّ المعارضة خططت للعنف الذي ارتكب خلال المظاهرات وأنّ قادتها، بمن فيهم السيد فايولو، قدموا شعارات تحرض مؤيديهم على العنف. وأدّت التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة في الحوادث المتتالية التي وقعت في نهاية العام 2016 إلى استنتاجات مختلفة، تتعلق بشكل رئيسي بقوات الأمن، التي تواصل التصرّف من دون عقاب نهائياً.

ووقعت هذه الحوادث المتتالية في وقت توتّر سياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إثر تأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية المقرّر إجراؤها بموجب الدستور قبل نهاية العام 2016. وقد أكّد مقدم الشكوى دائماً أنّ هذه الإجراءات قد اتخذت ضدّ السيد فايولو بسبب موقفه لصالح تنحّي رئيس الدولة في نهاية فترة ولايته، ودوره في تنسيق برنامج للمعارضة، وترشحه للانتخابات الرئاسية.

الوطني – مع عدم ذكر القضية (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

– بلاغ من مقدم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

– بلاغ من الاتحاد البرلماني الدولي: رسالة موجهة إلى رئيس الدولة وإلى رئيس الجمعية الوطنية وإلى نائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)

– بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وفي أواخر العام 2016 وأوائل العام 2017، صرّح رئيس الجمعية الوطنية بأنّه قد تدخّل لتأمين الإفراج عن السيد فايولو في شباط/ فبراير 2016. وقال إنّه يعتقد أنّه لم يكن مطلوباً منه اتخاذ أيّ تدابير إضافية، بالنظر إلى أنّ القضية قد أحيلت إلى المحاكم. وذكر أنّه نقل مخاوف اللجنة إلى المدعي العام.

وبعد الانتخابات الرئاسية في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018، ادّعى كلّ من السيد مارتن فايولو والسيد فيليكس تشيسيكيدي أنهما فازا في الانتخابات. ومع ذلك، في 20 كانون الثاني/ يناير 2019، أكّدت المحكمة الدستورية فوز السيد فيليكس تشيسيكيدي. ويواصل السيد فايولو الطعن في النتائج، كتصرف احتجاجي، واستقال من منصبه كبرلماني.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

فرانك ديونغو، رئيس حزب الحركة الوطنية الكونغولية، حزب المعارضة الكونغولي
AFP © عدسة/ بيبي مولونغو

COD86 - فرانك ديونغو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف (1.4)
- ✓ الإفلات من العقاب (3)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق وغياب إجراءات المحاكمة العادلة (1.8.1 و2.8.1)
- ✓ حق الاستئناف (4.8.1)

ملخص القضية

تمّ اعتقال السيد ديونغو، وهو عضو معارض في البرلمان، مع عدد من الناشطين من حزبه السياسي في منزله في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 على أيدي جنود حرس الرئاسة. وبحسب ما ورد تعرّض للتعذيب ثم حوكم بإجراءات موجزة بموجب إجراء معجّل، على الرغم من حالة طبية تبعث على القلق نتيجة لسوء المعاملة في الاحتجاز. وفي 28 كانون الأول/ ديسمبر 2016، حُكم عليه، في كل من الدرجة الأولى والأخيرة، بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب تفاقم حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. ولم تتخذ

القضية COD86

جمهورية الكونغو الديمقراطية:

برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو المعارضة في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: كانون الأول/ ديسمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية في الدورة الـ 152 للجنة (كانون الثاني/ يناير 2017)

متابعة حديثة

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

السلطات أي إجراء لمعاقبة أيّ من مرتكبي أعمال التعذيب المرتكبة ضدّ عضو البرلمان.

وتمّ إلقاء القبض على السيد ديونغو وإدانته في سياق الاحتجاجات لتأجيل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتمديد ولاية الرئيس كابيلا (التي كان ينبغي أن تنتهي في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016) والقمع المتزايد ضد المعارضة والمجتمع المدني. وقع اعتقاله وسط موجة من الاعتقالات وأعمال العنف في 19 و20 كانون الأول/ ديسمبر 2016 أطلقتها قوات الأمن الكونغولية لمنع أيّ مظاهرات من جانب المعارضة. وكان السيد ديونغو هو السياسي الوحيد الذي تجرأ على مواصلة دعوة الناس للاحتجاج في ذلك التاريخ الرمزي.

- بلاغ من مقدمي الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ الموجهة إلى السلطات: رسائل موجهة إلى رئيس الدولة، ورئيس مجلس النواب بالإنابة ونائب رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وبعد فوز السيد فيليكس تشيسيكيدي في الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ ديسمبر 2018، منح العفو الرئاسي لأكثر من 700 سجين سياسي في 13 آذار/ مارس، وتم إطلاق سراح السيد ديونغو.

النيجر

✓ الاتحاد البرلماني الدولي 2018 © أمادو هاما

NER115 – أمادو هاما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)

✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق وغياب إجراءات المحاكمة العادلة (1.8.1 و2.8.1

✓ التأخيرات المفرطة (3.8.1)

✓ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير(1.2)

✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية (2.4.2)

ملخص القضية

تم نفي السيد أمادو هاما، الرئيس السابق للجمعية الوطنية والعضو البارز في المعارضة، إلى فرنسا منذ العام 2014، نتيجة لإجراءات قانونية رفعت ضده. وأدين غيابياً من قبل محكمة الاستئناف وحكم عليه بالسجن لمدة عام في آذار/ مارس 2017 بتهمة مساعدة وتحريض على إخفاء المواليد الجدد. وفي 11 نيسان/ أبريل 2018، أيدت محكمة النقض الإدانة، مما جعل السيد هاما غير مؤهل للانتخابات المقبلة؛

القضية NER115

النيجر: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: عضو معارض سابق في الجمعية الوطنية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ)

إجراء اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/ أكتوبر 2014

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد النيجر في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)

متابعة حديثة:

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس2019

وأنهت المحكمة الدستورية ولايته البرلمانية في 25 حزيران/ يونيو 2018.

ويدعي مقدم الشكوى انّ الحصانة البرلمانية للسيد هاما والحقّ في الدفاع قد انتهكا، وأنّ الاتهامات الموجهة ضدّه لا أساس لها، وأنّ الإجراءات القانونية لم تكن كذلك محايدة ولا مستقلة. وفي رأي مقدم الشكوى، تعرّض السيد هاما لأعمال المضايقة السياسية والقانونية منذ أن انحاز حزبه مع المعارضة في آب/ أغسطس 2013. ويشير مقدم الشكوى إلى أن هذه الأفعال اشتدت عندما رفض السيد هاما الاستقالة من منصبه في الجمعية الوطنية وفي الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية في شباط/ فبراير 2016. واحتل السيد هاما في المركز الثاني في الانتخابات الرئاسية، على الرغم من احتجازه طوال الحملة الانتخابية. وقدم محاموه شكوى إلى محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. وما زال الإجراء مستمراً. ومن المقرر عقد الجلسة التالية في 15 أيار/ مايو 2019.

وأكدت السلطات البرلمانية، التي رفضت في أيار/ مايو 2018 أن تأذن لبعثة اللجنة، أنّ القضية ليست بدوافع سياسية بأيّ حال من الأحوال وأنّ الإجراءات ذات الصلة قد تمّ احترامها. وفي كانون الثاني/ يناير 2019، كررت الجمعية الوطنية موقفها من أنّ القضية قد أغلقت نهائياً.

النيجر

© سيدو باكاري

NER116 - سيدو بكاري

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي (6.1)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ الإفراط في التأخير (3.8.1)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)

ملخص القضية

في 28 تموز/ يوليو 2015، أذن مكتب الجمعية الوطنية بالقبض على عضو البرلمان سيدو بكاري، رئيس المجموعة البرلمانية للحزب الديمقراطي النيجيري من أجل اتحاد إفريقي، من دون أن يمنحه أولاً جلسة استماع. وبعد فشله في الفوز بإعادة انتخابه وفي نهاية فترة ولايته البرلمانية، قُبض عليه في 16 أيار/ مايو 2017، وهو محتجز رهن المحاكمة من دون محاكمة منذ ذلك التاريخ.

وإن السيد سيدو بكاري متهم باختلاس أموال عامة في العام

القضية NER116

النيجر: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: عضو معارض سابق في الجمعية الوطنية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراء اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2015

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للّجنة: الاستماع مع وفد النيجر في الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسائل من نائب رئيس الجمعية الوطنية (كانون الثاني/ يناير 2019)

2005 بينما كان ينسق وحدة أزمة الغذاء التي وضعت تحت سلطة مكتب رئيس الوزراء الذي كان في ذلك الوقت السيد أمادو هاما (NER115)، المعارض الرئيسي لرئيس الدولة الحالي.

ووفقاً لمقدم الشكوى، لم تُحترم الحصانة البرلمانية للعضو، لأنه لم يُستمع إليه من قبل المكتب ولم يتم توجيه أي تهمة جنائية إليه قبل رفع الحصانة عنه. ويعتبر مقدم الشكوى أنّ احتجازه المستمر وعدم إحراز تقدم في الإجراءات القضائية متعمّدَين ويمثلان انتهاكات للحقّ الأساسي للسيد بكاري في أن يحاكم من دون تأخير مفرط وبطريقة منصفة. وورد أنّ طلبات الإفراج المؤقت رُفضت في انتهاك لقانون الإجراءات الجنائية. كما يدّعي مقدم الشكوى انتهاك حقوقه في الدفاع

- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية ووزير العدل (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وفشل قاضي التحقيق في مراعاة الأدلة الاستئنافية التي قدمها محامي السيد بكاري.

ويؤكد مقدم الشكوى أنّ التهم الموجهة ضدّ السيد بكاري لا أساس لها من الصحة، وأنه لم يتم اختلاس أيّ أموال من قبل لجنة الطوارئ الغذائية. ويَذكر أنّ السيد بكاري كان مكلفاً ببساطة بتنفيذ القرارات التي تتخذها لجنة الطوارئ الغذائية بشكل جماعي، ولم يكن لديه أيّ سلطة لاتخاذ قرارات فردية أو طلب نفقات. وأشار إلى أنّ جميع قرارات لجنة الطوارئ الغذائية سجلت خطياً. وأشار إلى أنّ شركاء النيجر الدوليين كانوا راضين عن الطريقة التي تدار بها الأموال وأزمة الغذاء، في ذلك الوقت، وشكر السيد بكاري رسمياً على عمله (رسالة أرسلها مقدم الشكوى). ووفقاً لمقدم الشكوى، أجريت عدة عمليات تدقيق دولية على مدار سنوات عمل لجنة الطوارئ الغذائية، من أجل التصديق على حساباته.

ويؤكد مقدم الشكوى أنّ السيد بكاري هو ضحية المضايقات السياسية والقضائية لمجرد أنه عضو في المعارضة ومتعاون بشكل وثيق مع السيد أمادو هاما. وبصفته عضواً في البرلمان ورئيساً لمجموعته البرلمانية، قد أيّد السيد هاما – رئيس الجمعية الوطنية آنذاك – عندما تعرض الأخير لإجراءات جنائية. وكان السيد هاما قد أعلن في وقت سابق أنّ حزبه سوف يقف إلى جانب المعارضة في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

ووفقاً للسلطات البرلمانية، التي رفضت السماح ببعثة اللجنة في أيار/ مايو 2018، فإنّ القضية ليست ذات طبيعة سياسية وتمّ احترام الإجراءات ذات الصلة. ولم تقدم السلطات أيّ معلومات عن احتجاز السيد بكاري المطوَّل أو الأفعال المزعومة التي تجري محاكمته عليها أو أسباب توجيه تهم ضدّ السيد بكاري بعد مرور 12 سنة على الأفعال المعنية. وقال رئيس الجمعية الوطنية إنّه لم يستطع الحصول على أيّ إجابات بسبب مبدأ الفصل بين السلطات وسريّة التحقيقات الأولية.

أوغندا

يَمثُل السيد روبرت كياغولاني، المعروف باسم بوبي واين، أمام المحكمة العليا في غولو، شمال أوغندا، 27 آب/ أغسطس 2018. سترينجر /أفب

UGA19 – روبرت كياغولاني سسينتامو (المعروف أيضاً باسم بوبي واين)

UGA20 – فرانسيس زاكي

UGA21 – كاسيانو وادري

UGA22 – جيرالد كاروهانغا

UGA23 – بول مويرو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى (4.1)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1)
- ✓ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ الإفلات من العقاب (3).

القضية UGA-Coll-01

أوغندا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة المتضررة: خمسة برلمانيين من الرجال (بما في ذلك ثلاثة برلمانيين شباب والبرلماني المنتخب)؛ أربعة مستقلين وبرلماني معارض واحد،

مقدم الشكوى المؤهل: القسم 1-1 (أ) و (د) من إجراءات اللجنة (المرفق 1)

تقديم الشكوى: آب/ أغسطس 2018

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - -

جلسات الاستماع الأخيرة للّجنة: الاستماع مع الوفد الأوغندي إلى الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات:

خطاب من النائب العام؛ رسالة من رئيس البرلمان الى وزارة الخارجية؛ رسالة من رئيس البرلمان (تشرين الأول/ أكتوبر، تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 وشباط/ فبراير 2019)

- بلاغ من مقدم الشكوى:

آذار/ مارس 2019

- الاتصالات (الاتصالات) الموجهة إلى السلطات: رسائل موجهة إلى النائب العام، وزير الشؤون الخارجية، وزير الشؤون الداخلية، مدير الملاحقات القضائية العامة، ممثل أوغندا الدائم في جنيف ورئيس البرلمان: آذار/ مارس 2019

- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار / مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي:

كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

ملخص القضية

تّم اعتقال خمسة برلمانيين معارضين، بطريقة عنيفة، في 14 آب/ أغسطس 2018، مع 29 شخصاً آخرين، في منطقة أروا، بعد أن رشقوا قافلة الرئيس يويري موسيفيني بالحجارة كما يقال. ووفقاً لتقارير موثوقة -أكدتها السلطات البرلمانية - اثنان من البرلمانيين، السيد كياغولاني والسيد زاكي، كانوا قد تعرضوا للتعذيب في 14 آب/ أغسطس 2018. ووجهت تهمة الخيانة لجميع المعتقلين، بما في ذلك خمسة برلمانيين، والتي يعاقب عليها في أوغندا بالإعدام. وتمّ تمديد التحقيقات القضائية من قبل المحكمة بناء على طلب من مكتب المدعي العام. وفي كانون الثاني/ يناير 2019، ذكرت السلطات البرلمانية أنّ تهم الخيانة كانت قد اسقطت بينما أكد مقدم الشكوى، بعد الاتصال بمكتب المدعي العام، أنّ التهم لا تزال معلقة ضدّ أعضاء البرلمان. وعلاوة على ذلك، أُلقي القبض على السيد زاكي ووجهت إليه تهمة الخيانة كذلك في 21 شباط/ فبراير 2019. وحصل على كفالة في 4 آذار/ مارس.

ويدعي مقدمو الشكوى أنّ ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة انتهكت منذ البداية ، وأنّ البرلمانيين هم ضحايا القمع السياسي، حيث لا يوجد دليل على دعم التهم الموجهة إليهم، وأنّه لم يتم اتخاذ أي إجراء لمساءلة قوات الأمن التي أساءت معاملتهم عند اعتقالهم.

ووقعت الحوادث في اليوم الأخير من الحملات الانتخابية قبل الانتخابات الفرعية في مقاطعة أروا التي عقدت في 15 آب/ أغسطس 2018. وكان السيد كياغولاني قد سافر إلى أروا مع البرلمانيين الآخرين لحشد التأييد للسيد وادري، وهو مرشح مستقل كان يتنافس ضد مرشحين من الحزب الحاكم، حركة المقاومة الوطنية (NRM)،

وأكبر حزب معارض، منتدى التغيير الديمقراطي (FDC). إن السيد كياغولاني هو عضو برلماني شاب ومغني مشهور يتمتع بشعبية واسعة بين الشباب. ومن خلال أغانيه، ومنذ العام 2017 من خلال عمله البرلماني، كان ناقداً صريحاً للرئيس موسيفيني وحكومته. وبالنظر إلى الدعم الناجح للسيد كياغولاني لمرشحين مستقلين آخرين في الانتخابات الفرعية الأخيرة، فقد أصبح يُنظر إليه بشكل متزايد على أنّه يشكل تهديداً للمؤسسة السياسية. وبعد إلقاء القبض عليه، خرج كثير من الناس إلى الشوارع في جميع أنحاء أوغندا للمطالبة بالإفراج عنه.

وتمّ على الفور تشكيل لجنة برلمانية مخصصة من قبل رئيس برلمان أوغندا للتحقيق في الحوادث وزيارة البرلمانيين المحتجزين. وخلص إلى أنّ ما لا يقل عن أربعة من البرلمانيين الخمسة أصيبوا بجروح نتيجة للعنف الذي تعرضوا له على أيدي قوات الأمن، وأنّه كان هناك نقص في الإجراءات القانونية ضّد البرلمانيين وأن موظفي الأمن المسؤولين تصرفوا من دون عقاب. كما خلص أيضاً إلى أنّه ينبغي إثبات المساءلة عن هذه التجاوزات. وكتب رئيس البرلمان إلى الرئيس في 27 آب/ أغسطس 2018 وأعرب عن قلقه من أنه "لم يُبذل أيّ جهد لاعتقال ضباط الأمن من قبل قيادة القوات الخاصة والشرطة العسكرية وقوة الشرطة الأوغندية الذين شاركوا في أعمال العنف ضد المدنيين العزّل. ينتهك هذا السلوك قانون منع التعذيب وحظره للعام 2012 (...). لذلك، فإن ذلك يستدعي إلقاء القبض على الضباط المعنيين في أقرب فرصة ممكنة وتقديمهم إلى المحكمة. ما لم يتم القيام بذلك، سيكون من الصعب للغاية إجراء أعمال حكومية في البرلمان. ولن يقبل البرلمان الأوغندي أو يوافق على أعمال التعذيب (...)".

ورد ردّ الرئيس موسيفيني في 31 آب/ أغسطس 2018 قائلاً: "ننتظر نتائج التحقيقات (في مزاعم ارتكاب خطأ إن وجد) التي تجري حالياً تحت قيادة قائد قوات الدفاع والمفتش العام للشرطة والامتناع عن استخدام كلمة "تعذيب" حتى نثبت الحقائق الكاملة لأحداث ذلك اليوم. ومع ذلك، أنا متأكد من أنك تدرك أنه يحق لقوات الأمن استخدام القوة المعقولة أثناء التعامل مع المشتبه به الذي يقاوم الاعتقال في تنفيذ مهمته المتمثلة في حماية المدنيين المعرضين للتهديد من قبل مثيري الشغب أو الإرهابيين أو حتى تهديد الممتلكات". وصرح الرئيس بأنه قد أمر أعضاء قيادة القوات الخاصة (SFC) بمساعدة الشرطة في تفريق "مجموعات المعارضة المهينة" الذين "كانوا في حالة سكر شديدة لدرجة أنهم لم يروا مشكلة في رشق سيارة رئيس أوغندا". وأنه "لسوء الحظ قتل أوغندي واحد في هذا الشغب، وأصيب عدد منهم بالرصاص وأصيب كثيرون بالحجارة". وأضاف الرئيس، "إنني سعيد للغاية بتصرفات قوات الأمن في التعامل مع تهديد مثيري الشغب وتقليل الخسائر في الأرواح والممتلكات". ولم تتم مشاركة هذا الردّ رسمياً مع البرلمان على الرغم من طلبات العديد من أعضاء البرلمان لتحقيق هذه الغاية. عندما

ناقش البرلمان نتائج اللجنة المخصصة في 5 أيلول/ سبتمبر 2018، منح الحكومة شهراً واحداً للتحقيق والإبلاغ. ومع ذلك، يبدو أن القضية لم تُثَر مرة أخرى في البرلمان على أساس أنها شبه حكم.

وفي رسالته المؤرخة في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، صرح المدعي العام أنّ مكتبه ما زال ينتظر تقارير الشرطة وقوات الدفاع وأنّ المؤشرات تشير حتى الآن إلى أنّ "الإصابات التي ربما يكون قد أصيب بها اثنان من أعضاء البرلمان هي نتيجة المشاجرات التي ميّزت تخوفهم بسبب عدم رغبتهم في الخضوع لعملية الاعتقال".

وفي رسالة مؤرخة في 25 شباط/ فبراير 2019، أعرب رئيس المجلس عن تأييده لرغبة اللجنة في إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى أوغندا للتفاعل مع السلطتين التنفيذية والقضائية، لكن الإذن الرسمي بالسفر إلى أوغندا لم يحن بعد.

الإكوادور

©خوسيه كليفر جيمينيز كاربيرا

ECU68 – خوسيه كليفر خيمينيز كابريرا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1)
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)

ملخص القضية

في العام 2013، حُكم على السيد خوسيه كليفر جيمينيز، الذي كان آنذاك عضواً في الجمعية الوطنية، إلى جانب المستشار والصحافي فرناندو السيبياديس فيلافيسينسيو وزعيم النقابة كارلوس إدواردو فيغيروا، في المحكمة الابتدائية الأولى والثانية بتهمة التشهير القضائي الجنائي ضد الرئيس الأسبق آنذاك رافائيل كوريا. ويرى مقدم الشكوى، على عكس السلطات الإكوادورية، أنّ الإجراء المتخذ ضدّ السيد كليفر جيمينيز ينتهك حقّه في حرية التعبير والحصانة البرلمانية. ولم تنفذ العقوبة أبداً، حيث بقي السيد كليفر جيمينيز مطلق

القضية ECU68

الاكوادور: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: عضو معارض في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) و (ب) و (د) من إجراء اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو 2014؛ أيلول/ سبتمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2016

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: – – –

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد الإكوادور أثناء انعقاد الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)

السراح. وفي 24 آذار/ مارس 2014، اعتمدت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (IACHR) تدابير احترازية وطلبت من دولة الإكوادور تعليق تنفيذ الحكم. ونظراً لأنّ الدولة رفضت تلبية الطلب، قدّم السيد كليفر جيمينيز دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية لعدم مراعاة التدابير الاحترازية التي اتخذتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي آذار/ مارس 2015، أمرت محكمة العدل العليا الشرطة بعدم إلقاء القبض على السيد كليفر جيمينيز، حيث أنّ قانون التقادم لتنفيذ العقوبة قد نفد. ومع ذلك، فقد تابع الرئيس السابق كوريا الأمر في المحكمة للحصول على تعويض مالي منحته له المحكمة والاعتذار العلني الذي أُمر به السيد كليفر جيمينيز والاثنان الآخران. ويبدو أنّه في النهاية، تمّ نقل السيد فيلافيسينسيو إلى المحكمة لدفع، التعويض المالي الممنوح للرئيس السابق كوريا، وذلك نيابة عن المدانين الثلاثة.

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: خطاب من الأمين العام للجمعية الوطنية (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)
- بلاغ من مقدم الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2018
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى أمانة العلاقات الدولية للجمعية الوطنية (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/مارس 2019

وفي منتصف العام 2013، شجب السيد كليفر جيمينيز التضارب المحتمل في المصالح من جانب حكومة الإكوادور في شراء الخدمات القانونية. ووفقاً لمقدم الشكوى، اختار مكتب المدعي العام، بدلاً من التحقيق في هذه الإدانات، الشروع في تحقيق مع السيد كليفر جيمينيز فيما يتعلق بآرائه، أولاً في اتهامات بأنه مذنب بالقرصنة، والاتهامات التي أسقطت لاحقاً، وبعد ذلك لإفشائه معلومات سريّة. وفي 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2016، أمر القاضي في هذه القضية باحتجازه قبل المحاكمة، والذي تحول فيما بعد إلى الإقامة الجبرية.

وأُمر السيد كليفر جيمينيز بارتداء جهاز إلكتروني حول كاحله وتقديم تقرير كل أسبوع إلى رئيس محكمة مقاطعة بيتشينتشا. وفي 12 نيسان / أبريل 2018، أكدت محكمة العدل الوطنية، بعد قرار مكتب المدعي العام في نهاية المحاكمة بعدم طلب إدانته ومعاقبته، وأثبتت براءته ورفضت إجراءات الدعوى.

فنزويلا

رئيس الجمعية الوطنية في فنزويلا، خوان غويدو، يتحدث أمام حشد من أنصار المعارضة خلال اجتماع مفتوح في كاراباليدا، فنزويلا، في 13 كانون الثاني/ يناير 2019 © يوري كورتيز

VEN-10- بياجيو بيليري
VEN-11 – خوسيه سانشيز مونتيل
VEN-12 – هيرنان كلاريت أليمان
VEN-13 – ريتشارد بلانكو
VEN-16 – خوليو بورخيس
VEN-19 – السيدة نورا براكو
VEN-20 – إسماعيل غارسيا
VEN-22 – وليام دافيلا
VEN-24 – السيدة نيرما غورولا
VEN-25 – خوليو أوغارزا
VEN-26 – روميل جوزامانا
VEN-27 – روسميت مانتيا
VEN-28 – إنزو بريتو
VEN-29 – جيلبرتو سوجو
VEN-30 – جيلبر كارو
VEN-31 – لويس فلوريدو
VEN-32 – يودورو غونزاليس
VEN-33 – جورج ميلان
VEN-34 – أرماندو أرماس
VEN-35 – أميريكو دي جراتسيا
VEN-36 – لويس باديلا

VEN-47 – خوسيه بريتو
VEN-48 – السيدة يانيت فيرمين
VEN-49 – السيدة دينورا فيغيرا
VEN-50 – وينستون فلوريس
VEN-51 – عمر غونزاليس
VEN-52 – ستالين غونزاليس
VEN-53 – خوان غايدو
VEN-54 – توماس غوانيبا
VEN-55 – خوسيه غيرا
VEN-56 – فريدي جيفارا
VEN-57 – رافائيل جوزمان
VEN-58 – السيدة ماريا ج. هرنانديز
VEN-59 – بييرو مارون
VEN-60 – خوان أ. ميلا
VEN-61 – خوليو مونتويا
VEN-62 – خوسيه م. أوليفاريس
VEN-63 – كارلوس باباروني
VEN-64 – ميغيل بيزارو
VEN-65 – هنري راموس ألوب
VEN-66 – خوان ريكسنس
VEN-67 – لويس روندون

VEN-37 – خوسيه ريجنولت
VEN-38 – السيدة دينيس فرناندیز
VEN-39 – السيدة أوليفيا لوزانو
VEN-40 – السيدة ديلسا سولورزانو
VEN-41 – روبرت الكالا
VEN-42 – السيدة غابي أريلانو
VEN-43 – كارلوس باستاردو
VEN-44 – السيدة ماريالبرت باريوس
VEN-45 – السيدة أميليا بيليساريو
VEN-46 – ماركو بوزو

VEN-68 – السيدة بوليفيا سواريز
VEN-69 – كارلوس فاليرو
VEN-70 – السيدة ميلاغرو فاليرو
VEN-71 – الألماني فيرير
VEN-72 – السيدة أدريانا ديليا
VEN-73 – لويس ليبا
VEN-74 – كارلوس بيريزبيتيا
VEN-75 – السيدة مانويلا بوليفار
VEN-76 – سيرفيو فيرغارا

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف (4.1)
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ التأخيرات المفرطة (3.8.1)
- ✓ انتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير (2.1)
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)
- ✓ انتهاك حرية التنقل (3.2)
- ✓ الإلغاء التعسفي أو تعليق الولاية (2.4.2)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓ أعمال أخرى تعرقل ممارسة الولاية البرلمانية (2.5.4)
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية (4)

القضية VEN-COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: 61 من أعضاء المعارضة في البرلمان (46 رجلاً و15 امرأة)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (ج) من إجراء اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس 2017

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: فبراير 2019

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع وفد فنزويلا في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

ملخص القضية

تتعلق القضية بمزاعم جادة وجديرة بالثقة تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تمس 60 برلمانياً من تحالف الوحدة الديمقراطية (MUD)، على خلفية الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات التنفيذية والقضائية في فنزويلا لتقويض عمل الجمعية الوطنية واغتصاب سلطاتها. ويعارض تحالف الوحدة الديمقراطية حكومة الرئيس مادورو وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 6 كانون الأول / ديسمبر 2015.

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس المجلس الوطني (شباط/ فبراير 2019)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/ فبراير 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وبعد فترة وجيزة من الانتخابات، في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2015،

أمرت الدائرة الانتخابية للمحكمة العليا بتعليق عضوية أربعة أعضاء في البرلمان، ثلاثة منهم من تحالف الوحدة الديمقراطية، بعد مزاعم الاحتيال. وقررت الجمعية الوطنية أولاً تجاهل الحكم، معتبرة أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة، مما دفع المحكمة العليا إلى إعلان أنّ جميع قرارات الجمعية باطلة ولاغية. وبسبب فشل أي جهد لدراسة الاحتيال المزعوم، أدى أعضاء البرلمان اليمين الدستورية أخيراً في الجمعية الوطنية في 16 تموز/ يوليو 2018.

ومنذ آذار/ مارس 2017، تعرّض ما يقرب من 40 من البرلمانيين للهجوم من دون عقاب من قبل ضباط إنفاذ القانون والمؤيدين الموالين للحكومة خلال المظاهرات. واشتدّت هذه الاحتجاجات بعد أن أعلن الرئيس مادورو عقد الجمعية التأسيسية – التي انتُخبت لاحقاً في 30 تموز/ يوليو 2017 – لإعادة كتابة الدستور.

وبناءً على *الجرم المشهود*، قُبض على السيد خوان ريكيسنس واحتُجز في 7 آب/ أغسطس 2018 بتهمة التورط في محاولة اغتيال مزعومة للرئيس مادورو قبل ثلاثة أيام. هناك مخاوف جدية بشأن معاملته أثناء الاحتجاز واحترام

الإجراءات القانونية الواجبة عقب رفع الحصانة البرلمانية عنه على الفور، ليس من قِبل المجلس الوطني بل الجمعية التأسيسية. وقضى تسعة أعضاء آخرون في الجمعية الوطنية مدة تصل إلى أربع سنوات رهن الاحتجاز في السنوات الأخيرة، من دون احترام حصانتهم البرلمانية وما زالوا يخضعون لإجراءات قانونية ورد أنها ذات دوافع سياسية.

وفي العام 2017، صودرت جوازات سفر ستة أعضاء في البرلمان، بشكل تعسفي، فيما يتعلق بعملهم البرلماني الدولي. وتمّ حرمان عضوين آخرين من البرلمان من شغل مناصب عامة، بزعم عدم وجود أيّ أساس قانوني. وغادر ستة أعضاء من البرلمان، بمن فيهم رئيس البرلمان السابق بورغيس فنزويلا وحصلوا على حقّ اللجوء في الخارج في مواجهة مضايقات وتخويف متواصلين، في حين سعى نائب الرئيس آنذاك، السيد فريدي جيفارا، إلى طلب الحماية في سفارة تشيلي في كاراكاس، حيث هو موجود اليوم، وذلك منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وما زال العديد من البرلمانيين يواجهون مضايقات منتظمة، كما في حالة السيد توماس غوانيبا، الذي واجه هجمات جسدية واتهامات لا أساس لها وخطة لاغتياله وتفتيش للمنزل. ووثّق تقرير للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في حزيران/يونيو 2018 على نطاق واسع الهجمات ضدّ المعارضين السياسيين والناشطين الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ولم تقدّم الحكومة أيّ تمويل إلى الجمعية الوطنية منذ آب/ أغسطس 2016. وفي قرارها الصادر في 18 آب/ أغسطس 2017، استثمرت الجمعية التأسيسية سلطات تشريعية. واستولت الجمعية التأسيسية على العديد من مباني الجمعية الوطنية. حتى المساحة المحدودة التي تستخدمها الجمعية الوطنية قد تمّ غزوها واحتلالها، مع أخذ العديد من أعضاء البرلمان كرهائن وضربهم مع الإفلات من العقاب على أيدي مؤيدي الحكومة، وعلى الأخص في 27 حزيران/ يونيو و5 تموز/ يوليو 2017.

وفشلت الجهود الطويلة الأمد منذ العام 2013 لإرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى فنزويلا في غياب تعاون الحكومة للترحيب بالوفد والعمل معه. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018، قررت الهيئات التشريعية في الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون البعثة ذات طبيعة متكاملة، تضم أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين والتركيز على كلّ من المسائل السياسية الأكبر في الأزمة الفنزويلية والشواغل المحددة التي أعربت عنها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

وجرت الانتخابات الرئاسية في 20 أيار/ مايو 2018. وأعلنت وزارة شؤون المرأة في شباط/ فبراير 2018 أنها

ستقاطع الانتخابات، معتبرة أنّه تمّ تزوير النظام الانتخابي لصالح الرئيس مادورو، الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التي انتقدت على نطاق واسع فشلها في أن تكون حرة ونزيهة. وأدى الرئيس مادورو اليمين الدستورية في 10 كانون الثاني/ يناير 2019، لفترة ولاية ثانية.

وفي 13 كانون الثاني/ يناير 2019، تمّ احتجاز السيد خوان غايدو، الرئيس الجديد للجمعية الوطنية، لفترة قصيرة من قبل أعضاء في المخابرات الوطنية البوليفارية (SEBIN).

وفي 15 كانون الثاني/ يناير 2019، احتجت الجمعية الوطنية بدستور البلاد لإعلان عدم شرعية الرئيس مادورو، وأعلنت أنّ منصب الرئاسة شاغر. وفي 21 كانون الثاني/ يناير 2019، أعلنت المحكمة العليا أنّ مكتب الجمعية الوطنية غير شرعي وأكدت من جديد موقفها بأنّ جميع قرارات الجمعية الوطنية كانت لاغية وباطلة، في 23 كانون الثاني/ يناير 2019،

وصرح السيد غوايدو علناً أنّه، وفقاً للدستور، كان على استعداد لتولي الرئاسة المؤقتة لفنزويلا حتى إجراء انتخابات حرّة ونزيهة، والتي أقرتها الجمعية الوطنية على الفور. واعترفت العديد من الدول في الأمريكيتين، بما في ذلك الولايات المتحدة وعدة أعضاء في الاتحاد الأوروبي، منذ ذلك الحين بالسيد غوايدو كرئيس لفنزويلا، وهو اعتراف يعارضه بشدة العديد من البلدان الأخرى من المنطقة وخارجها بما في ذلك الصين وكوبا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا الاتحادية وتركيا.

وفي 23 كانون الثاني / يناير 2019، في قرار صادر عن المحكمة العليا، طُلب من مكتب المدعي العام البحث فيما إذا كان سلوك أعضاء الجمعية الوطنية، في ضوء تصرفات الجمعية الوطنية، بمثابة سلوك جنائي. وفي 29 كانون الثاني/ يناير 2019، بدأت المحكمة العليا بتحقيق مع السيد غوايدو، متهمة إياه بأنه مسؤول عن ارتكاب جرائم مخلة بالنظام الدستوري. وجمدت المحكمة العليا أصوله وحظرته من التصرف في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ومن مغادرة البلاد طوال فترة التحقيق. وفي الساعات الأولى من يوم 21 آذار/ مارس 2019، تمّ اعتقال السيد روبرتو ماريرو، وهو رئيس هيئة الموظفين لدى السيد غوايدو، بعد أن داهمت منزله ومنزل جاره، وهو عضو الجمعية الوطنية السيد سيرجيو فيرجارا، وزُعم أن كلا الرجلين كانا يتعاملان مع المخابرات الوطنية البوليفارية. وبعد ذلك تمّ احتجاز السيد ماريرو. وفي 28 آذار/ مارس 2019، قرّر المراقب العام لفنزويلا إبعاد السيد غوايدو عن شغل مناصب عامة لمدة 15 عاماً، حسبما ورد، بتهمة اغتصاب الوظائف العامة، والتعاون مع الحكومات الأجنبية ضدّ شعب فنزويلا وإخفاء المعلومات المطلوبة للتصريح عن أصوله. وبحسب ما ورد طلب المراقب العام من مكتب المدعي العام اتخاذ الإجراءات اللازمة.

جزر المالديف

الرئيس السابق لجزر المالديف محمد نشيد (في الوسط) يحتضنه زعيم الحزب الجمهوري قاسم إبراهيم (يسار) كرئيس منتخب إبراهيم محمد صالح (يمين) بعدما عاد نشيد من المنفى إلى جزر المالديف، في ماليه في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 ©أحمد شوراو/ أ. ف. ب.

MDV55 – أحمد محلوف

MDV60 – عبد الله رياض

MDV62 – فارس مأمون

MDV63 – إبراهيم ديدي

MDV64 – قاسم إبراهيم

MDV77 – عبد الله سنان

MDV78 – الهام أحمد

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ الافتقار إلى الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين (8.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)

القضية MDV-COLL-01

جزر المالديف: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: سبعة أعضاء من المعارضة في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: شباط/ فبراير 2012

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/ فبراير 2019

بعثات الاتحاد البرلماني الدولي: آذار/ مارس 2018، تشرين الأول/ أكتوبر 2016، تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012

ملخص القضية

زُعم أنّ جميع أعضاء مجلس الشعب السبعة تعرضوا للاعتقال التعسفي والاحتجاز والإجراءات القانونية في وقت كانوا فيه وأحزابهم في معارضة شديدة للرئيس يامين آنذاك. وكان ستة منهم يواجهون تهماً بالإرهاب، وفي الأصل، تمّ اعتقال خمسة منهم طوال مدة محاكمتهم. وحكم على العضو السابع في البرلمان، السيد قاسم إبراهيم، في العام 2017، في ظل عدم وجود محاكمة عادلة، وأدين بشراء الأصوات. وبعد فترة وجيزة من صدور الحكم الصادر ضدّه، سُمح له بمغادرة جزر المالديف لتلقي العلاج الطبي.

وجرت الانتخابات الرئاسية في جزر المالديف في 23 أيلول/ سبتمبر 2018 وفاز بها السيد إبراهيم محمد الصالح، المرشح المشترك لأربعة أحزاب معارضة. وبعد انتخابه، تمّ إطلاق سراح جميع أعضاء البرلمان المحتجزين. وحصل السيد قاسم إبراهيم على كفالة، وبعد عودته إلى جزر المالديف، أصبح رئيساً جديداً. وليس من الواضح ما إذا كان البرلمانيون السبعة سيظلون خاضعين لإجراءات جنائية.

وتمّت دعوة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي وحضر قَسَم اليمين الدستورية للرئيس سليمان، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وتمكّن من التحقق من بعض الحقائق المذكورة أعلاه.

وذكر أيضاً أنّ بعض أعضاء البرلمان المعنيين قد تمّ تعيينهم في مجلس الوزراء.

جلسات الاستماع الأخيرة للّجنة: جلسة استماع مع وفد المالديف في الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من نائب أمين عام مجلس الشعب (آذار/ مارس 2018)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشعب (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: نعم

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

منغوليا

© مؤسسة زوريك

MNG01- زوريك سانجاسيورن

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ القتل (1.1)
- ✓ الإفلات من العقاب (3)

ملخص القضية

تم اغتيال السيد زوريك سانجاسيورن (السيد زوريك) في 2 تشرين الأول / أكتوبر 1998. فيما اعتبره الكثيرون أبا للحركة الديمقراطية في منغوليا في التسعينيات، كان السيد زوريك عضواً في البرلمان ووزير البنية التحتية بالإنابة. في ذلك الوقت، كانت منغوليا تمر بفترة من الاضطراب السياسي بعد انهيار الحكومة الائتلافية. وكانت المفاوضات قائمة لاختيار رئيس الوزراء القادم. وكان السيد زوريك يعتبر مرشحاً للمنصب في يوم قتله. ويعتقد على نطاق واسع أن القتل كان عملية اغتيال سياسية تم تغطيتها.

ومنذ أن انتقد تقرير برلماني في تموز/ يوليو 2000 بشدة أوجه القصور الشديدة في التحقيق الأولي، أكدت السلطات

القضية MNG01

منغوليا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: عضو الأغلبية

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراء اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2000، آذار/مارس 2001، أيلول/سبتمبر 2015

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: آذار/ مارس 2018

البعثات الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي: آب / أغسطس 2001، أيلول/ سبتمبر 2015، أيلول/ سبتمبر 2017

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع الوفد المنغولي إلى الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2018)

المنغولية مراراً وتكراراً أنه يتم بذل كل جهد ممكن لتحديد هوية القتلة وتقديمهم إلى العدالة. وتمّ إنشاء مجموعات عمل تحقيقية قضائية متتالية وكلفت اللجان البرلمانية بمراقبة ودعم وممارسة الرقابة على التحقيق.

ومع ذلك، تمّ الإبلاغ عن تقدم ضئيل. كان التحقيق محاطاً بالسرية التامة، وكان يُعتبر "سر دولة" وتتعامل معه بشكل أساسي من قبل أجهزة المخابرات، مع مزاعم متكررة على مرّ السنين بأنّ عدداً من الأشخاص تعرضوا للضغط والتعذيب من أجل الحصول على اعترافات.

وبين أواخر العام 2015 والعام 2017، تمّ تحديد هوية ثلاثة من المشتبه بهم فجأة واعتقالهم ومحاكمتهم بسرعة وحُكم عليهم خلال محاكمات مغلقة أمام الناس قبل فترة وجيزة من الانتخابات الرئاسية.

وفي أعقاب بعثة إلى منغوليا في أيلول/ سبتمبر 2017، خلصت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى أنّ العدالة لم تأخذ مجراها وأنّ انتهاكات جسيمة للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة قد حدثت. ودعت إلى إعادة محاكمة عامة وعادلة عاجلة.

متابعة حديثة:

- رسائل من السلطات: رسالة من نائب رئيس مجلس الشعب الأعلى (كانون الثاني/ يناير 2019)؛ رسالة وزير العدل المستلمة (شباط/ فبراير 2019)؛ رسالة من المدعي العام (كانون الثاني/ يناير 2019)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- الرسائل الموجهة إلى السلطات: الرسائل الموجهة إلى وزير العدل والمدعي العام ونائب رئيس الجمهورية والممثل الدائم في جنيف (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2017، أمرت الحكومة المنغولية بإلغاء السرية عن معظم الملفات المتعلقة بقضية زوريك. ومع ذلك، تظل أحكام المحكمة وغيرها من مواد القضية المهمة سرية وغير متاحة للجمهور وللمحامين الذين يمثلون عائلة زوريك حتى يومنا هذا.

وفي آذار/ مارس 2018، ذكرت السلطات أنها ترحب بوفد من اللجنة لزيارة منغوليا مرة أخرى وأكدت لاحقاً أنّ الوفد سيكون قادراً على مراجعة بعض المواد التي رفعت عنها السرية (باللغة المنغولية) بشرط اتفاق عدم

الافصاح عنها. ولم يتم التأكيد على أنه سيتم منح الوفد إذن لزيارة الأشخاص المدانين في السجن.

وعلى الرغم من أن التحقيق السري ما زال مفتوحاً بشكل رسمي لتحديد العقل المدبر (العقول المدبرة)، إلا أنه لا تتوفر معلومات حول ما يستتبعه ذلك. وفي نيسان/ أبريل 2018، تمّ توجيه الاتهام إلى السيدة بولغان، شريكته، كمشتبه بها رسمياً (للمرة الثالثة منذ 20 عاماً) وتمّ وضعها تحت حظر السفر الرسمي.

وقد يسّرت السلطات البرلمانية نقل المراسلات إلى السلطات التنفيذية والقضائية وكلفت فريق عامل من أعضاء البرلمان لتقديم اقتراح بشأن القضية. وكان اقتراح مجموعة العمل بتشكيل لجنة مخصصة "لتطوير اقتراح واستنتاج بشأن إجراءات قضية زوريك " معروضاً على برلمان منغوليا منذ 13 أيلول/ سبتمبر 2018 ولم يتم اعتماده بعد، وفقاً لنائب رئيس مجلس النواب.

وفي آذار/ مارس 2019، أقرّ رئيس البرلمان الجديد ووزير العدل علناً بأوجه القصور في محاكمات 2016، بما في ذلك استخدام التعذيب لابتزاز الاعترافات. وصرح وزير العدل بأنّ الأشخاص المدانين كانوا أبرياء واعتذروا علناً لعائلاتهم. وعُقدت جلسة حكومية خاصة لمناقشة قضية زوريك، وقيل إنّه اتُّخذ قراراً لنشر شريط فيديو يظهر اثنين من المدانين الذين تعرضوا للتعذيب. وزُعم أنّ عدداً قليلاً من ضباط المخابرات محتجزون وهم قيد التحقيق. وتمّ إرسال الأشخاص المدانين إلى المستشفى لتلقي العلاج حتى يتم اتخاذ خطوات أخرى من أجل إطلاق سراحهم. وافتتح رئيس المجلس الجلسة البرلمانية التي طالبت باعتماد مشروع القرار لتشكيل لجنة مخصصة للقضية.

الفلبين

ساتورنينو أوكامبو

PHI02 – ساتورنينو أوكامبو

PHI04 – تيودورو كاسينو

PHI05 – ليزا مازا

PHI06 – رافائيل ماريانو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ غياب الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)

ملخص القضية

تمّ انتخاب الأشخاص المعنيين في مجلس النواب في أيار/مايو 2007 بموجب نظام قائمة الأحزاب الفلبينية، والذي تمّ تصميمه لضمان تمثيل الفئات المحرومة في البرلمان. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار/مايو 2010، ترشح السيد أوكامبو والسيدة مازا لمجلس الشيوخ ولكن لم تتم إعادة

القضية PHL-COLL-01

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: أعضاء المعارضة في البرلمان (ثلاثة رجال وامرأة)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2006

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: نيسان/ أبريل 2015

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: نيسان/ أبريل 2007

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع الوفد الفلبيني في الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2017)

انتخابهما، في حين تمّ انتخاب السيد كاسينو والسيد ماريانو. ومنذ انتخابات العام 2013، لم يعد الأشخاص المعنيون يشغلون مناصب برلمانية.

ويزعم جميع المتضررين الأربعة أنهم تعرضوا لمضايقات مستمرة منذ أيار/ مايو 2007، بسبب معارضتهم لسياسات رئيس الفلبين في ذلك الوقت، السيدة جلوريا ماكاباجال أرويو. ورفضت المحكمة العليا تهم التمرد التي وجهت إليهم في شباط/ فبراير 2006 بأثر نهائي في 2 تموز/ يوليو 2007، ورفضت قضية أمبارو ضد السيد أوكامبو في شباط/ فبراير 2014.

التهم الإضافية التالية معلقة حالياً:

- السيد أوكامبو، متهم بجريمة قتل متعددة (قضية ليتي موردير). وفي شباط/فبراير 2014، رُفض التماس السيد أوكامبو إلى المحكمة العليا لرفض القضية. وقضت المحكمة العليا بضرورة مواصلة المحاكمة ضده.

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من المدير العام وأمين مجموعة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2019)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: كانون الثاني/ يناير 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

وهناك التماس شامل لاحقاً من قبل السيد أوكامبو لنقض المزيد من المعلومات الحديثة التي قدمها، تمّ رفض الملاحقة القضائية من قبل المحكمة الابتدائية الإقليمية وهي معلقة حالياً لدى محكمة الاستئناف. وتمّ استدعاء السيد أوكامبو في 7 أيار/ مايو 2015. وبدأت جلسة ما قبل المحاكمة في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2015 وما زالت جلسات الاستماع جارية. وحصل السيد أوكامبو على كفالة؛

- السيد أوكامبو، المتهم بالقتل في قضية ذات صلة بليتي – لا تزال القضية معلقة أمام محكمة هيلونغوس الابتدائية في ليتي؛
- السيد أوكامبو، والسيدة مازا، والسيد كاسينو والسيد ماريانو، المتهمين بالقتل في كانون الأول/ديسمبر 2006 (قضية نويفا إيسيجا). وفي 8 آب/ أغسطس 2018، تمّ رفض القضية المرفوعة ضدهم لعدم وجود سبب محتمل؛
- استمعت اللجنة في دورتها الـ 139 في تشرين الأول/ أكتوبر 2012 إلى شهادة من عضو في مجلس النواب الفلبيني أشار، مستشهداً بوزير العدل آنذاك، إلى أنّ جميع الحالات المعلقة قد رُفضت – أو كانت في سبيلها إلى الاستبعاد الفوري – ومع ذلك، تمّ رفض هذه التعليقات من قبل وزير العدل آنذاك.

الفلبين

تيد الجيبي/ أ ف ب الشرطة ترافق عضو مجلس الشيوخ الفلبيني ليلى دي ليما بعد اعتقالها في مجلس الشيوخ، في مانيلا، في 24 شباط/ فبراير 2017

PHL08 - ليلى دي ليما

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف (5.1)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (6.1)
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في الدعاوى المرفوعة ضدّ البرلمانيين (1.8)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)

ملخص القضية

عملت السيدة ليلى دي ليما رئيساً للجنة حقوق الإنسان في الفلبين من أيار/ مايو 2008 حتى حزيران/ يونيو 2010. وبهذه الصفة، قادت سلسلة من التحقيقات في أعمال القتل خارج نطاق القضاء المرتبطة ما يسمى فرقة الموت في مدينة دافاو(DDS)، حيث قضى السيد ديوترتي فترة طويلة كعمدة، وخلصت إلى أن السيد ديوترتي، والآن رئيس الفلبين، كان وراء فرقة الموت في دافاو.

القضية PHL08

الفلبين: البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: امرأة عضو المعارض في البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (د) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: أيار/مايو 2017

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: - - -

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات:

رسالة من المدير العام وسكرتير مجموعة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/أبريل 2019)

وفي العام 2010، تمّ تعيين السيدة دي ليما وزيرة للعدل. واستقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 للتركيز على حملة للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/ مايو2016، والتي كانت ناجحة فيها. وفي آب/ أغسطس 2016، بصفتها رئيسة للجنة مجلس الشيوخ للعدل وحقوق الإنسان بدأت التحقيق في مقتل الآلاف من متعاطي وتجار المخدرات المزعومين الذي وقع منذ أن تولّى الرئيس ديوترتي منصبه في حزيران/ يونيو 2016. ومنذ بداية فترة ولايتها كعضو في مجلس الشيوخ، تعرضت على نطاق واسع للتخويف والتهجير، بما في ذلك من قبل الرئيس ديوترتي مباشرة.

- بلاغ من مقدم الشكوى:

اجتماع لدى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2019)

- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ (آذار/مارس 2019)

- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي:لا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس2019

واعتُقلت السناتور دي ليما واحتُجزت في 24 شباط/ فبراير 2017 على أساس الاتهامات التي نسبت إليها بتلقي أموال من المخدرات لتمويل حملتها في مجلس الشيوخ. وتمّ إحضار التهم في ثلاث قضايا مختلفة، في أعقاب التحقيق من قبل مجلس النواب التي تتعلق بتجارة المخدرات في سجن نيو بيلبيد ومسؤولية السناتور دي ليما في هذا الصدد أنّها كانت وزيرة للعدل. وبدأ التحقيق في مجلس النواب بعد أسبوع واحد من بدء تحقيقها في مجلس الشيوخ في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

وفي 17 نيسان/ أبريل 2018، أعلنت المحكمة العليا أنّها رفضت طلب السناتور دي ليما لإعادة النظر في قرارها الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 2016 والذي يؤكد صحة الاعتقال والسلطة القضائية من المحكمة الابتدائية الإقليمية في القضايا المطروحة.

وفي 27 تموز/ يوليو و10 آب/ أغسطس 2018، تمّ استدعاء السناتور دي ليما في قضيتين من القضايا الثلاث الماثلة الآن أمام الفرعين 205 و256 من المحكمة الابتدائية الإقليمية –مدينة مونتينلوبا. وتمّ تحديد موعد جلسات الاستماع لتقديم شهود الادعاء في القضيتين أمام الفرع 205، ومعظمهم من تجار المخدرات المدانين، نهاية أيار/ مايو 2020، مع عقد جلسات استماع في كل قضية مرتين في الشهر، في المتوسط.

وخلصت بعثة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى الفلبين في شهر أيار/مايو 2017 إلى عدم وجود دليل يبرّر القضايا الجنائية ضدّ السناتور دي ليما. ومنذ ذلك الحين، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إطلاق سراح السناتور دي ليما وإلى وقف الإجراءات القانونية ضدها لأنّ وجود دليل جدي لن يكون قريباً.

وعلى الرغم من أنّ السناتور دي ليما لا تزال ناشطة سياسية جداً في المحتجز وتتلقّى الصحف، والمجلات والكتب، ليس لديها إمكانية للوصول إلى الإنترنت أو الكمبيوتر أو التلفزيون أو الراديو أو وحدة التكييف، على الرغم من طلب الطبيب لذلك. ونفى المدير العام للشرطة الوطنية الفلبينية طلبها لاستخدام الأدوات الإلكترونية وتثبيت وحدة تكييف الهواء، تماشياً مع توصية مدير عام مستشفى الشرطة الوطنية الفلبينية.

وظلت طلبات محاميّ الدفاع إلى المحاكم بمنح السناتور دي ليما إجازة تشريعية من دون إجابة.

وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أنّ احتجاز السناتور دي ليما كان تعسفياً وأنّ الإجراء المناسب هو إطلاق سراحها على الفور.

الفلبين

السناتور تريلانيس يصل إلى مبنى مجلس الشيوخ في مانيلا في 25 أيلول/ سبتمبر 2018. تم إلقاء القبض على السناتور تريلانيس، وهو من أبرز منتقدي الرئيس دوترت، لكن تمّ الإفراج عنه بكفالة في الإجراءات التي وصفها المشرع بأنها "فشل الديمقراطية". | نويل سيليس / أ ف ب

PHL09 - أنطونيو تريلانيس

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي (1.6)
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق (8.1.1)
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير (2.1)

ملخص القضية

في تموز/يوليو 2003، كان الملازم أنطونيو تريلانيس في ذلك الوقت قد ألقي القبض عليه ووجهت إليه تهمة القيام بانقلاب لمشاركته فيما يعرف باسم "تمرد أوكوود"، والذي وقع في تموز/ يوليو 2003، عندما سيطر أكثر من 300 جندي على فندق أوكوود الأول في ماكاتي لنشر شكاواهم على الملأ ضدّ الرشوة والفساد داخل الجيش. وأثناء احتجازه، سُمح له بخوض انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت في أيار/مايو 2007. وتمّ انتخابه حسب الأصول لمجلس الشيوخ، بعد أن حصل على المركز الحادي عشر لأكبر عدد من الأصوات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2007، قاد انتفاضة أخرى، بعد الخروج من

القضية PHL09

الفلبين: البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: رجل عضو في المعارضة من البرلمان

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (أ) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: أيلول/ سبتمبر 2018

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: - - -

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: - - -

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات:

رسالة من المدير العام وسكرتير مجموعة الفلبين في الاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2019)

جلسة استماع المحكمة ثم احتلال فندق بينينسولا في مانيلا، وتفيد التقارير بأنّه دعا إلى الإطاحة بالرئيسة آنذاك، السيدة جلوريا ماكاباجال أرويو.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، أصدر الرئيس بنينو أكينو الثالث الإعلان رقم 75، الذي وافق عليه مجلسي الكونغرس، بشأن العفو عن السناتور تريلانيس والآخرين لمشاركتهم في هذه الأحداث. وتمّ الانتهاء من الإفراج عن السناتور تريلانيس في كانون الثاني/ يناير 2011، عندما تقدّم بطلب للحصول على العفو وحصل عليه بموجب ما ذكر أعلاه. وفي أيلول/ سبتمبر 2011، تبعاً لذلك محاكم ماكاتي الإقليمية للمحاكمة الفرعان 148 و 150 رفضت تهم الانقلاب التي تم توجيهها ضدّ السناتور تريلانيس.

- بلاغ من مقدم الشكوى: اجتماع في مقر الاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

ومع ذلك، في 31 آب/ أغسطس 2018، قرّر الرئيس دوتيرت، من خلال الإعلان رقم 572، بأنّ السناتور تريلانيس لم يستوف شروط العفو وأمر بالقبض عليه. والتمس السناتور تريلانيس حراسة واقية في مجلس الشيوخ حتى 25 أيلول/ سبتمبر 2018، عندما أصدر الفرع 150 لمحاكم ماكاتي الإقليمية، الذي كان يتعامل مع تهم التمرد الأصلية، أمراً باعتقاله، في إحياء لتلك الاتهامات أساساً. وقد طعن السناتور تريلانيس في هذا القرار أمام محكمة الاستئناف، حيث لا تزال المسألة معلقة. وبعد ذلك، اصطحبت الشرطة السناتور تريلانيس من مبنى مجلس الشيوخ. وأطلق سراحه بكفالة في نفس اليوم في هذه القضية. وفي 22 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، رفض الفرع 148لمحاكم ماكاتي الإقليمية، الذي تعامل مع قضية الانقلاب الأصلية، طلب وزارة العدل بإصدار مذكرة توقيف ضدّ السناتور تريلانيس، قائلاً إن المحكمة نفسها قد رفضت بالفعل هذه الاتهامات في أيلول/ سبتمبر 2011 وهذا القرار "أصبح نهائياً وواجب التنفيذ". وقد طعنت وزارة العدل بهذا القرار أمام محكمة الاستئناف، حيث بقيت القضية قيد النظر.

ويشير مقدم الشكوى إلى أنّه ليس لدى جميع المتقدمين نسخة من نماذج الطلب الخاصة بهم لأنهم حصلوا على نسخة واحدة فقط من النموذج، قاموا بملئها وتقديمها إلى وزارة الدفاع الوطني (DND) خلال يوم تقديم الطلب. وفي هذا الصدد، صرح وزير الدفاع علناً أنّ جميع طلبات العفو مفقودة من ملفاتهم.

ووفقاً لمقدم الشكوى فإنّ إعلان الرئيس دوتيرت رقم 572 له دوافع سياسية ويأتي فقط رداً على معارضة السناتور تريلانيس الصريحة للإدارة الحالية. وقد طعن السناتور تريلانيس في دستورية الإعلان رقم 572.

تركيا

المتظاهرون يحملون صوراً لفيغن يوكسيكداغ أثناء المحاكمة أمام المحكمة في أنقرة في 13 نيسان/ أبريل 2017 ©AFP / آدم ألتان/ أ ف ب

TUR-69 السيدة غولر يلدريم

TUR-70 السيدة سلمى ارماك

TUR-71 فيصل سريبلديز[1]

TUR-72 إبراهيم عيهان

TUR-73 كمال أكتاس

TUR-75 السيدة بيديا أوزغوك إرتان

TUR-76 السيدة بيسيم كونكا

TUR-77 السيدة بوركو شيليك أوزكان

TUR-78 السيدة كاغلار ديميريل

TUR-79 السيدة ديليك أوجلان

TUR-80 السيدة ديلان ديرايت تسديمير

TUR-81 السيدة فيلكناس أوكا

TUR-82 السيدة فيغن يوكسيكداغ

TUR-83 السيدة فيليز كيريستشوغلو

TUR-84 السيدة هُدا كايا

TUR-101 بهجت يلدريم

TUR-102 بردان أوزتورك

TUR-103 دنجير مير محمد فرات

TUR-104 إردال أتاس

TUR-105 إيرول دورا

TUR-106 إرتورول كوركو

TUR-107 فرحات إنكو

TUR-108 هوشيار أوزسوي

TUR-109 إدريس بالوكين

TUR-110 إمام تيسير

TUR-111 قدري يلدريم

TUR-112 ليزجين بوتان

TUR-113 محمد علي أصلان

TUR-114 محمد أمين أديامان

TUR-115 نادر يلدريم

[1] توفي السيد آيهان بنوبة قلبية في أيلول/ سبتمبر 2018.

TUR-85 السيدة ليلى بيرليك
TUR-86 السيدة ليلى زانا
TUR-87 السيدة ميرال دانيش بشتاش
TUR-88 السيدة مزجين أرغات
TUR-89 السيدة نورسل أيدوغان
TUR-90 السيدة بيرفين بولدان
TUR-91 السيدة سعدت بريكلي
TUR-92 السيدة سيبيل ييتالب
TUR-93 السيدة توغبا هيزر أوزتورك
TUR-94 عبد الله زيدان
TUR-95 آدم جيفري
TUR-96 أحمد يلدريم
TUR-97 علي عطالان
TUR-98 أليكان أونلو
TUR-99 ألتان تان
TUR-100 آيهان بيلجن

TUR-116 نهاد أكدو آن
TUR-117 نعمة الله أردوغموس
TUR-118 عثمان بديمير
TUR-119 صلاح الدين دميرتاش
TUR-120 سيري سوريا أوندر
TUR-121 ضياء بير
TUR-122 ميثات سانكار
TUR-123 محمود توغرول
TUR-124 السيدة أيكان إيرميز
TUR-125 السيدة عائشة أكار باساران
TUR-126 غارو بايلان
TUR-128 السيدة آيسل توغلوك
TUR-129 السيدة صبحات تونسل
TUR-130 السيدة ليلى غوفين
TUR-131السيدة عائشة سوروكو

انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة:

- ✓عدم احترام الحصانة البرلمانية (3.4.2)
- ✓عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق (1.8.1)
- ✓غياب إجراءات المحاكمة العادلة (2.8.1) والتأخير المفرط (3.8.1)
- ✓انتهاك حرية الرأي والتعبير (1.2)
- ✓انتهاك حرية التجمع وتكوين الجمعيات (2.2)
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفي (6.1)[2]

القضية TUR-COLL-02

تركيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الجهة (الجهات) المتضررة: 61 فرداً (18 برلمانياً و43 عضواً سابقاً في البرلمان، وجميع الأعضاء من المعارضة (34 رجلاً و27 امرأة)

مقدم الشكوى المؤهل: القسم الأول (1) (ج) من إجراءات اللجنة (الملحق 1)

تقديم الشكوى: حزيران/ يونيو 2016

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين

[2] يتعلق فقط بأعضاء البرلمان المحتجزين، كما هو مذكور في تقرير القضية (القسم الخاص بالاحتجاز).

✓التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف (1.4) [3]

✓الإلغاء التعسفي أو تعليق الولاية البرلمانية (2.4.2) [4]

ملخص القضية

تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية ضد أعضاء البرلمان من حزب الشعب الديمقراطي (HDP) منذ 15 كانون الأول/ ديسمبر 2015، عندما تمّ تعديل الدستور للسماح برفع الحصانة البرلمانية بالجملة. وما زالت المئات من إجراءات المحاكمة مستمرة ضد البرلمانيين من حزب الشعب الديمقراطي، والبرلمانيين السابقين في جميع أنحاء تركيا. واستمر البعض منهم أيضاً في مواجهة التهم القديمة فيما يتعلق بالمحاكمة الابتدائية المتعلقة بوحدة المجتمعات الكردية (KCK) التي ظلت مستمرة لمدة ثماني سنوات، في حين يواجه آخرون تهماً أكثر حداثة. ويزعم أنّ الحصانة البرلمانية لم يتم رفعها في هذه القضايا.

واعتبارًا من كانون الثاني/ يناير 2019، ظلّ تسعة أعضاء سابقين في البرلمان والبرلماني الحالي من حزب الشعب الديمقراطي، السيدة غوفن، رهن الاحتجاز في ظل ظروف تقييدية تنطبق على المشتبه في تورطهم في الإرهاب.

الأول/ أكتوبر 2018

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: فبراير 2014

جلسات الاستماع الأخيرة للجنة: جلسة استماع مع الوفد التركي ومقدم الشكوى في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2019)

متابعة حديثة:

- بلاغ من السلطات: رسائل من رئيس المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي؛ ملاحظات السلطات لتقرير قضية اللجنة (آذار/ مارس، نيسان/ أبريل 2019)
- بلاغ من مقدم الشكوى: آذار/ مارس 2019
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي (آذار/ مارس 2019)
- بلاغ موجه إلى مقدم الشكوى: آذار / مارس 2019

المساعدة التقنية من الاتحاد البرلماني الدولي: كلا

التحديث الأخير للتقرير: آذار/ مارس 2019

[3] لا تتعلق إلا بثلاثة برلمانيين رجال (السيد أديامان – TK/114؛ والسيد بهجت يلدريم – TK/101؛ والسيد محمود توريل – TK/123) وثلاث نساء برلمانيات (السيدة فيلكناس أوكا – TK/81 والسيدة بسيم كونكا TK/76– والسيدة سيبيل يغيتالب – TK/92).

[4] تتعلق بأعضاء البرلمان البالغ وعددهم 11 عضواً (السيدة سلمى إيرماك – TK/70؛ والسيد فيصل ساريلديز – TK/71؛ والسيد إبراهيم أيهان – TK/72؛ والسيدة بيسيم كونكا – TK/76؛ والسيدة فيغن يوكسيكداغ – 82 TK/70؛ السيدة ليلى بيرليك – TK/85؛ والسيدة نورسيل أيدوغان – TK/89؛ والسيدة توجبا هيزر أوزتورك – TK/93؛ والسيد أحمد يلدريم – TK/96؛ والسيد فرحات إنكو – TK/107؛ والسيد عثمان بديمير – TK/118).

وكانت السيدة جوفين مضربة عن الطعام منذ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 وكانت في وضع يهدد الحياة في كانون الثاني/ يناير 2019 وفقاً لمقدم الشكوى. وأصدرت المحاكم التركية حوالى 10 أحكام بالسجن ضدّ أعضاء سابقين وحاليين في البرلمان. وألغى البرلمان ما لا يقل عن تسعة من ولاياتهم. وأصدرت المحاكم التركية حوالى 10 أحكام بالسجن ضدّ أعضاء سابقين وحاليين في البرلمان. وألغى البرلمان على الأقل تسعة من ولاياتهم.

ووفقاً لمقدم الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء حزب الشعب الديمقراطي في البرلمان لا أساس لها وتنتهك حقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات. ويدعي مقدم الشكوى أنّ الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بالبيانات العامة والتجمعات والأنشطة السياسية السلمية الأخرى التي تمّ الاضطلاع بها لتعزيز مهامهم البرلمانية وبرنامجهم السياسي. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني (PKK) والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين العامين 2013 و2015، والدعوة علناً لصالح الاستقلال السياسي، وانتقاد سياسات الرئيس أردوغان فيما يتعلق بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا وعلى الحدود مع الجمهورية العربية السورية (بما في ذلك إدانة الجرائم التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي مقدم الشكوى أن هذه البيانات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أيّ جريمة، وتندرج في نطاق وحماية الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان بوضوح.

وتتعلق أبرز القضايا بالرئيسين المشاركين السابقين لحزب الشعب الديمقراطي، السيد صلاح الدين دميرتاش والسيدة فيغن يوكسيكداغ، الذين ما زالا رهن الاحتجاز. وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، أمرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالإفراج الفوري عن السيد دميرتاش بعد اكتشاف انتهاكات لحقوقه الأساسية. وخلصت المحكمة إلى أنّ تمديد فترة احتجاز السيد دميتراش قبل المحاكمة وعدم قدرته على المشاركة في الأنشطة البرلمانية "تشكل تدخلاً غير مبرّر في حرية التعبير عن رأي الشعب وحّقه في الانتخاب والحضور في البرلمان". "وأنه قد اتبع" الهدف الخفي السائد المتمثل في خنق التعددية والحدّ من حرية النقاش السياسي ". ولم تنفذ السلطات التركية قرار المحكمة.

حُكم على السيدة يوكسيكداغ في عدد من القضايا وما زالت تواجه عدة تهم وإجراءات. وكانت محرومة من عضويتها في حزب الشعب الديمقراطي ومنعت من ممارسة أيّ أنشطة سياسية وفقاً لإدانة المحكمة. وقدمت مراقبة محاكمة الاتحاد البرلماني الدولي تقريرها النهائي عن جلسات الاستماع التي حضرتها في محاكمة السيدة يوكسيكداغ في الفترة من أيلول/ سبتمبر 2017 حتى أيلول/ سبتمبر 2018 (وجلسة واحدة في قضية السيد دميرتاش في كانون الأول/ ديسمبر 2017). وبعد مراجعة ترجمة الأقوال التي أدينت بها السيدة يوكسيكداغ، وجدت مراقبة

المحاكمة في الاتحاد البرلماني الدولي أنّ أدلة الادعاء المقدمة ضد السيدة يوكسيكداغ "يبدو أنها تقع مباشرة ضمن حقّها المشروع في التعبير عن آرائها، وهي تؤدي واجبها في لفت الانتباه إلى هموم أولئك الذين تمثّلهم". وخلص التقرير إلى أنّ احتمال حصول السيدة يوكسيكداغ –والسيد دميرتاش–على محاكمة عادلة بعيد المنال وأنّ الطبيعة السياسية لكلتا المحاكمات كانت واضحة. وأوصت المراقبة بأن يتضامن الاتحاد البرلماني الدولي مع الأعضاء السابقين في البرلمان وأن يبقى على علم بمواصلة مراقبة الإجراءات قدر الإمكان.

وتوصل التقرير الصادر عن فريق من المستشارين القانونيين، بتكليف من الاتحاد البرلماني الدولي لمراجعة 12 قراراً قضائياً، صادر ضدّ أعضاء حزب الديمقراطية الديمقراطي، إلى استنتاجات مماثلة. وخلص التقرير إلى أّن القضاء في تركيا، من المحاكم الابتدائية إلى مستوى المحكمة الدستورية، تجاهل تماماً السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والحكم الرئيسي للمحكمة الدستورية التركية فيما يتعلق بحرية التعبير عند تقييم ما إذا كان يمثل التعبير تحريضاً على العنف أو أحد الجرائم الأخرى التي اتُّهم أعضاء البرلمان بها. وبيّنت المراجعة أنّ قرينة الذنب استخدمت من قبل المحاكم وأنّه تمّ تطبيق قيود وعقوبات أكثر صرامة على أعضاء البرلمان بسبب واجباتهم الخاصة ونفوذهم خلافًا للحماية الخاصة المنصوص عليها في القانون الدولي للتعبير السياسي من قبل الشخصيات العامة والسياسية. وأظهرت المراجعة كذلك أنّ تفسير قوانين مكافحة الإرهاب من قبل المحاكم التركية كان تعسفياً بالكامل وغير متوقع. وتمّ تفسير الخطب والأفعال المماثلة بشكل مختلف تماماً من قبل محاكم مختلفة أو حتى في القرار نفسه الصادر عن المحكمة نفسها. وخلص التقرير إلى أنّه لا يمكن تفسير ذلك إلا من خلال التأثير السياسي على القضاء بدلاً من أساليب التفسير القضائي بالنظر إلى السياق الأوسع.

وتنكر السلطات التركية بشدة كل هذه الادعاءات. ولقد استندت إلى استقلال القضاء وضرورة الردّ على تهديدات الأمن/ الإرهاب والتشريعات المعتمدة في ظل حالة الطوارئ لتبرير مشروعية التدابير المتخذة. لقد قدمت معلومات مفصلة حول "التعديل الدستوري المؤقت" الذي أصدره البرلمان فيما يتعلق بالحصانة البرلمانية في أيار/ مايو 2016 لمقاضاة البرلمانيين من جميع الأحزاب. لقد أكدوا أنّه لا توجد "مطاردة لحزب الشعب الديمقراطي" في تركيا؛ وأنّ النساء البرلمانيات ليست مستهدفة على وجه التحديد؛ لا توجد مشكلة كردية في تركيا ولا يوجد صراع حالي في جنوب شرق تركيا؛ ومع ذلك، تواجه تركيا مشكلة إرهاب على مستويات متعددة تشمل حزب العمال الكردستاني و"امتداداته" ؛ وأنّ حزب الشعب الديمقراطي لم يشجب علناً الأنشطة العنيفة لحزب العمال الكردستاني ؛ وأنّ أعضائها، بما في ذلك أعضاء البرلمان، أدلوا بالعديد من البيانات لدعم حزب العمال الكردستاني و" امتداداته" ؛ وأنهم حضروا جنازات الانتحاريين التابعين لحزب العمال الكردستاني ودعوا الناس إلى

النزول إلى الشوارع، مما أدى إلى وقوع حوادث عنف مع سقوط ضحايا من المدنيين؛ وأنّ هذا لا يندرج ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأنّ المحكمة الدستورية توصلت إلى مثل هذه الاستنتاجات في ثلاث قضايا وأنّه ، في قضايا أخرى، لم تستنفد بعد سبل الانتصاف المحلية؛ وأنه يجب احترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا.

ورفضت السلطات التركية طلب اللجنة بالقيام ببعثة إلى تركيا في مناسبتين على أساس أنّها "يمكن أن تؤثر سلباً على العملية القضائية" ولم تعتبر "مناسبة". وتمّت الموافقة على البعثة خلال الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي (نيسان/ أبريل 2018، جنيف) بشرط ألا يسعى الوفد لمقابلة أعضاء البرلمان المحتجزين أو السلطات القضائية. ومع ذلك، في أيار/ مايو 2018، ألغت السلطات التركية بعثة اللجنة بعد الإعلان عن انتخابات مبكرة في حزيران/ يونيو. وأكّد رئيس المجموعة التركية في الاتحاد البرلماني الدولي، في رسالته المؤرخة في كانون الأول/ ديسمبر 2018، على الترحيب بوفد الاتحاد البرلماني الدولي بالقدوم إلى تركيا بعد الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في 31 آذار/ مارس 2019 للاجتماع بالسلطات القضائية والتنفيذية ولكنّ زيارات السجون لن تكون ممكنة.

*

* *

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

140th IPU Assembly

Doha (Qatar), 6 -10 April 2019

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Summary of the cases examined by the Committee at its 159th session, 5 to 9 April 2019

CONTENTS

Page

Africa

- **Democratic Republic of Congo**:
  - Mr. Pierre Jacques Chalupa 1
  - Twenty-nine members of parliament..... 3
  - Mr. Eugène Diomi Ndongala..... 5
  - Mr. Dieudonné Bakungu Mythondeke..... 6
  - Mr. Adrien Phoba 8
  - Mr. Martin Fayulu Madidi 9
  - Mr. Franck Diongo..... 11
- **Nigera:**
  - Mr. Amadou Hama..... 12
  - Mr. Seidou Bakari..... 14
- **Uganda:** Five parliamentarians 16

Americas

- **Ecuador:** Mr. José Cléver Jiménez Cabrera..... 18
- **Venezuela:** Sixty-one parliamentarians..... 20

Asia

- **Maldives:** Seven parliamentarians..... 23
- **Mongolia:** Mr. Zorig Sangasuuren 25
- **Philippines**: Four parliamentarians..... 27
- **Philippines:** Ms. Leila de Lima 29
- **Philippines:** Mr. Antonio Trillanes..... 31

Europe

- **Turkey:** Sixty-one parliamentarians 33

E

#IPU140

DH/2019/159/-R.1
Doha, 5-9 April 2019

Democratic Republic of the Congo

COD-32 - Pierre Jacques Chalupa

Alleged human rights violations:

✓ Other violations (arbitrary stripping of nationality) (4)

Summary of the case

Mr. Chalupa, a former opposition member of parliament who was arbitrarily disqualified in 2007 in a case that had come before the Committee at that time, was refused recognition of his Congolese nationality after being sentenced to three years' imprisonment on 23 January 2013 for forgery and use of falsified documents in connection with his acquisition of Congolese nationality. Following proceedings marked by irregularities, a trial observer (July-August 2012), a Committee delegation on mission in Kinshasa (June 2013) and the Governing Council (October 2013) concluded that it could not be ruled out that the case was politically motivated and intended to remove Mr. Chalupa from politics because he had joined the opposition in the November 2011 elections. Mr. Chalupa was subsequently granted a presidential pardon; he was released on 22 November 2013 after having served over half his sentence.

Mr. Chalupa was suffering from cancer that developed during his detention. He was only able to benefit from chemotherapy after his release. On 11 March 2019, Mr. Chalupa died of cancer at the Kinshasa Cinquantenaire Hospital.

The question of his nationality has never been resolved by the Congolese authorities. In late April 2016, for humanitarian reasons the authorities granted a passport to Mr. Chalupa to allow him to seek treatment abroad. In August 2016,

Case COD-32

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Opposition member of parliament in the previous legislature

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): February 2012

Recent IPU decision: October 2016

IPU mission: June 2013

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letters to the Head of State, the acting Speaker of the National Assembly and the Deputy President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Mr. Chalupa was informed that his application for naturalization had been rejected by a decree of the Council of Ministers dated 22 July 2016, on the principal grounds that "his behaviour and conduct are a sign of lack of respect for the institutions".

Democratic Republic of the Congo

© Albert Bialufu Ngnadu

COD49 - Albert Bialufu Ngandu
COD50 - André Ndala Ngandu
COD51 - Justin Kiluba Longo
COD52 - Shadrack Mulunda Numbi Kabange
COD53 - Héritier Katandula Kawinisha
COD54 - Muamus Mwamba Mushikonke
COD55 - Jean Oscar Kiziamina Kibila
COD56 - Bonny-Serge Welo Omanyundu
COD57 - Jean Makambo Simol'imasa
COD58 - Alexis Luwundji Okitasumbo
COD59 - Charles Mbuta Muntu Lwanga
COD60 - Albert Ifefo Bombi
COD61 - Jacques Dome Mololia
COD62 - René Bofaya Botaka
COD63 - Jean de Dieu Moleka Liambi
COD64 - Edouard Kiaku Mbuta Kivuila
COD65 - Odette Mwamba Banza (Ms.)
COD66 - Georges Kombo Ntonga Booke
COD67 - Mabuya Ramazani Masudi Kilele
COD68 - Célestin Bolili Mola
COD69 - Jérôme Kamate
COD70 - Colette Tshomba (Ms.)
COD73 - Bobo Baramoto Maculo
COD74 - Anzuluni Bembe Isilonyonyi
COD75 - Isidore Kabwe Mwehu Longo
COD76 - Michel Kabeya Biaye
COD77 - Jean Jacques Mutuale
COD78 - Emmanuel Ngoy Mulunda
COD79 - Eliane Kabare Nsimire (Ms.)

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian (2.4.1)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings (1.8.1 and 1.8.2)
- ✓ Right of appeal (1.8.4)

Summary of the case

Following the legislative elections of November 2011, the Supreme Court arbitrarily invalidated the election and mandates of 32 members of parliament (including the 29 above), who had held seats in the National Assembly since the announcement of the provisional results in late January 2012. The disqualified members appealed against the decision, but all appeals were rejected by the Court without examination of

the merits. The African Commission on Human and Peoples' Rights reached the same conclusions as the IPU in 2016 in the case of Mr. Bialufu Ngandu (COD-49). It ordered the DRC to pay the salaries and parliamentary allowances due for the whole duration of the parliamentary mandate, as well as damages and interest in compensation for any injustice suffered.

The Speaker of the National Assembly refused to compensate the members of parliament for any injustice suffered and requested assistance from the executive branch in April 2016. The disqualified members have never received any compensation for the arbitrary revocation of their mandates. In terms of legislation, the recommendations on amending the electoral law to tighten the conditions of eligibility, improve the mechanisms for resolving election disputes and allow the electoral dispute procedure to be wound up before the elections are validated by both houses of parliament were not taken into account by the Congolese authorities. The National Assembly indicated that it supported amending the Congolese Constitution to introduce a system of appeal for the benefit of parliamentarians and to modify the procedure for validation of elected officials. However, those reforms have not been carried out.

Case COD-COLL-01

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): 29 members of parliament (who brought their cases before the Committee out of a group of 32 affected) - 26 men and three women; seven members of opposition political parties, one independent and 21 members of the presidential majority

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: May to September 2012

Recent IPU decision: March 2016

IPU mission: June 2013

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communications addressed authorities: Letters to the Head of State, the acting Speaker of the National Assembly and the Deputy President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Democratic Republic of the Congo

Frank Diongo visits Eugène Diomi Ndongala at Kinshasa Hospital, March 20, 2019
© Photo courtesy / Family of Diomi Ndongala

COD-71 - Eugène Diomi Ndongala

Alleged human rights violations:

- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)
- ✓ Right of appeal (1.8.4)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)

Summary of the case

Mr. Ndongala has been subjected to a campaign of political and legal harassment aimed at removing him from the political process since June 2012. In April 2013, he was arrested, and on 26 March 2014, he was sentenced to ten years' imprisonment for rape (for engaging in sexual relations with consenting children in return for payment) following a trial marred by serious irregularities. The Committee concluded that the case was highly political and that Mr. Ndongala's fundamental rights had been violated. On 3 November 2016, the United Nations Human Rights Committee reached similar conclusions and called for his release.

Mr. Ndongala was excluded from the presidential pardon granted to political prisoners by the new President of the DRC following elections held in December 2018. The Minister of Justice granted him parole on 20 March 2019 and Mr. Ndongala was released. However, the restrictive conditions attached to the parole prohibit him from making political statements, engaging in political activities and moving around freely until April 2023.

Case COD-71

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: July and December 2012

Recent IPU decision: October 2018

IPU mission: June 2013

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the Head of State, the acting Speaker of the National Assembly and the Deputy President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Democratic Republic of the Congo

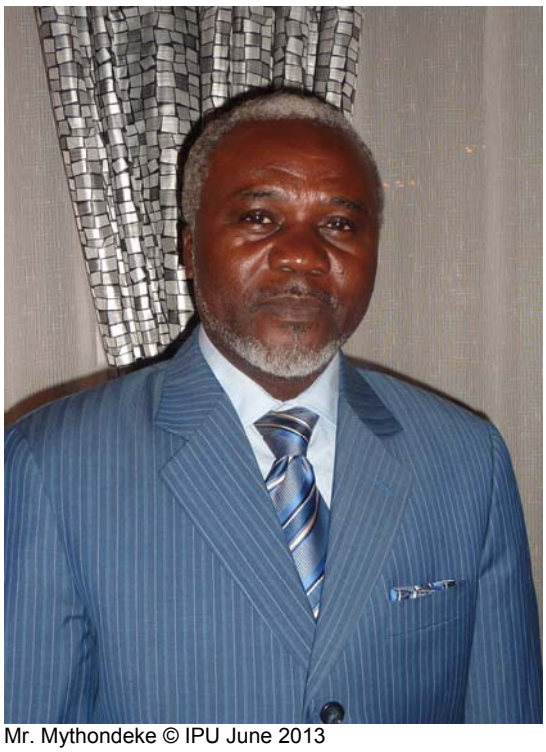
Mr. Mythondeke © IPU June 2013

COD72 – Dieudonné Bakungu Mythondeke

Alleged human rights violations:

- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)

Summary of the case

Mr. Mythondeke was arrested, together with his family and bodyguards, in disputed circumstances, in February 2012. Charged with rebellion and breaches of State security, he was acquitted of all charges brought against him, but was sentenced in first and final instance by the Supreme Court on 25 February 2012 to 12 months' imprisonment for incitement to hatred. The judicial process was characterized by irregularities, which were largely reflected in the Supreme Court decision. Mr. Mythondeke was released on 28 January 2013 after serving his sentence. The complainants reported that Mr. Mythondeke won a civil claims case against the Congolese State in 2015.

Given the concerns for their safety and the absence of any measures by the DRC authorities to ensure the protection of Mr. Mythondeke and his family and put an end to the threats, they took refuge abroad in early 2014. Even so, they continue to receive regular threats while in exile, and according to the complainant, their relatives who remained in the DRC are subjected to intimidation. This is why Mr. Mythondeke cannot return to the DRC at this time without fearing for his life and was unable to stand as a candidate in the legislative elections due to be held in December 2018. According to the complainant,

Case COD72

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): A member of parliament for the majority, having joined the opposition at the time the facts of the case

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: August 2012, May 2014

Recent IPU decision: March 2016

IPU mission: June 2013

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up
- -Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (April 2019)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed the authorities: Letter addressed to the Head of State, the acting Speaker of the National Assembly and the Deputy President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019

Mr. Mythondeke wishes to relocate to another country. The complainants have reported that Mr. Mythondeke has not obtained any assistance in regard to relocation because, according to United Nations reports, he provided substantial financial and political support to an armed group before his arrest. Mr. Mythondeke denies those accusations, and invokes the presumption of innocence.

The Speaker of the National Assembly reported in a letter dated 21 August 2017 that he had asked the executive to launch investigations into the reasons why Mr. Mythondeke went into exile and to seek proposals on how to facilitate his return.

Democratic Republic of the Congo

© Adrien Phoba

COD82 - Adrien Phoba

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Excessive delays (1.8.3)
- ✓ Impunity (3)

Summary

According to the complainant, Mr. Adrien Phoba Mbambi, a deputy of the opposition, was attacked on 22 February 2014 when travelling, with his supporters, to a meeting in Boma organized in his constituency to present the local population with an account of his parliamentary activities. He suffered a serious eye injury and was afforded medical care in Belgium covered by the National Assembly.

Despite the judicial complaint lodged by the deputy, the attackers have never been arrested and no steps have been taken by the authorities to punish the culprits. The alleged attackers – arrested at the time of the incident – were reportedly released by order of the local authorities shortly afterwards.

In January 2016, the Minister of Justice confirmed to the Speaker of the National Assembly that two cases had, indeed, been opened by the Public Prosecutor's Office in Boma into Mr. Phoba's complaint. He stated that the Public Prosecutor's Office was waiting for Mr. Phoba to provide his input in the two cases by substantiating his complaint and providing the addresses of the suspects. In August 2017, the Speaker of the National Assembly stated that he had requested the Minister of Justice to instruct the Public Prosecutor's Office to track down the perpetrators of the attack and bring them to justice.

Mr. Phoba was re-elected in the legislative elections held in December 2018.

Case COD82

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Opposition member of parliament

Complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: June 2014

Recent IPU decision: March 2016

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letters to the Head of State, the acting Speaker of the National Assembly and the Deputy President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Democratic Republic of the Congo

© IPU 2015

COD85 - Martin Fayulu Madidi

Alleged human rights violations

✓ Impunity (3)

Summary of the case

The complainant, Mr. Fayulu, is a parliamentarian and leader of an opposition political party. He alleges that on 14 February 2016, officers of the intelligence services assaulted, arrested and arbitrarily detained him before releasing him that same evening. His vehicle and personal belongings were confiscated and never returned back to him. The incident took place two days before a national day of protest that was being jointly organized by opposition parties. Mr. Fayulu filed a complaint against his arbitrary arrest and the violation of his rights and parliamentary immunity. According to the complainant, the complaint has not been dealt with by the courts.

On 19 September 2016, during a protest by the opposition in Kinshasa, Mr. Fayulu sustained an injury to his head. The complainant claims that he was deliberately targeted by a police officer who allegedly attempted to assassinate him. He filed a complaint to no avail. The authorities considered that the opposition had planned the violence committed during the demonstrations and that their leaders, including Mr. Fayulu, had given slogans inciting their supporters to violence. The United Nations' investigations into the successive incidents that took place at the end of 2016 led to different conclusions, mainly involving the security forces, which continue to act with complete impunity.

These successive incidents occurred at a time of political tension in the DRC following the postponement of the legislative and presidential elections scheduled

Case COD85

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Former opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: March 2016

Recent IPU decision: October 2016

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session (January 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly - not mentioning the case (October 2017)
- Communication from the complainant: October 2018
- Communication from the IPU: Letter addressed the Head of State, to the Speaker of the National Assembly and to the Vice-President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

under the Constitution to take place before the end of 2016. The complainant has always asserted that these actions had been taken against Mr. Fayulu because of his stance in favour of the Head of State stepping down at the end of his term of office, his role in coordinating an opposition platform, and his candidacy for the presidential elections.

In late 2016 and early 2017, the Speaker of the National Assembly stated that he had intervened to secure Mr. Fayulu's release in February 2016. He believed that he was not required to take any further measures, given that the case had been referred to the courts. He stated that he had forwarded the Committee's concerns to the Prosecutor General.

Following the presidential elections of 30 December 2018, Mr. Martin Fayulu and Mr. Félix Tshisekedi both claimed they won the elections. However, on 20 January 2019, the Constitutional Court confirmed Mr. Félix Tshisekedi's victory. Mr. Fayulu continues to contest the results and, in a sign of protest, has resigned from his position as parliamentarian.

Democratic Republic of the Congo

Franck Diongo, President of the MLP, Congolese opposition party © AFP Photo / Papy Mulongo

COD86 – Franck Diongo

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Impunity (3)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings (1.8.1 and 1.8.2)
- ✓ Right of appeal (1.8.4)

Summary of the case

Mr. Diongo, an opposition member of parliament, was arrested together with several activists from his political party at his home on 19 December 2016 by presidential guard soldiers. He was reportedly tortured and then summarily tried under an accelerated procedure, despite a worrying medical condition as a result of ill-treatment in detention. On 28 December 2016, he was sentenced, in both the first and the last instance, to five years in prison for arbitrary arrest and illegal detention aggravated by torture. The authorities have taken no action to punish any of the perpetrators of the acts of torture committed against the member of parliament.

Mr. Diongo's arrest and conviction took place in the context of the protests to postpone elections in the DRC, the extension of President Kabila's mandate (which should have ended on 19 December 2016) and the increased repression against the opposition and civil society. His arrest occurred amidst a wave of arrests and acts of violence on 19 and 20 December 2016 unleashed by the Congolese security forces to prevent any demonstrations by the opposition taking place. Mr. Diongo was the only politician who dared to continue calling on people to protest on that symbolic date.

Following Mr. Felix Tshisekedi's victory in the December 2018 presidential elections, he granted presidential pardons to more than 700 political prisoners on 13 March and Mr. Diongo was released.

Case COD86

Democratic Republic of the Congo: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: December 2016

Recent IPU decision: October 2018

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of the DRC at the 152nd session of the Committee (January 2017)

Recent follow-up

- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (October 2017)
- Communication from the complainants: March 2019
- Communications addressed authorities: Letters to the Head of State, the acting Speaker of the National Assembly and the Deputy President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019

Niger

Amadou Hama © IPU 2018

NER115 - Amadou Hama

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage and lack of fair trial proceedings (1.8.1 and 1.8.2)
- ✓ Excessive delays (1.8.3)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Abusive revocation of the parliamentary mandate (2.4.2)

Case NER115

Niger: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): A former opposition member of the National Assembly

Qualified complainant(s): Section I (1)(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: October 2014

Recent IPU decision: March 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the delegation of Niger at the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letters from the Deputy Speaker of the National Assembly (April 2019)
- Communication from the complainant: April 2019
- Communications addressed to the authorities: Letters to the Speaker of the National Assembly and the Minister of Justice (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: April 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Summary of the case

Mr. Amadou Hama, former Speaker of the National Assembly and leading member of the opposition, has been exiled in France since 2014 as a result of legal proceedings brought against him. He was convicted in absentia by the Court of Appeal and sentenced to one year in prison in March 2017 for the offence of aiding and abetting the concealment of newborns. On 11 April 2018, the Court of Cassation upheld the conviction, making Mr. Hama ineligible for the next elections; the Constitutional Court terminated his parliamentary mandate on 25 June 2018.

The complainant alleges that Mr. Hama's parliamentary immunity and right to a defence have been violated, that the accusations made against him are unfounded and that legal proceedings were conducted in a manner that was neither impartial nor independent. In the complainant's view, Mr. Hama has been subjected to acts of political and legal harassment since his party sided with the opposition in August 2013. The complainant points out that these acts intensified when Mr. Hama refused to resign from his post of Speaker of the National Assembly and in the run-up to the presidential elections in February 2016. Mr. Hama came in second in the presidential election, despite having been in detention throughout the electoral campaign. His lawyers have filed a complaint with the ECOWAS Court of Justice. The procedure is ongoing. The next hearing is scheduled for 15 May 2019.

The parliamentary authorities, who in May 2018 refused to authorize a Committee mission, maintain that the case is in no way politically motivated and that the relevant procedures have been respected. In January 2019, the National Assembly reiterated its position that the case is definitively closed.

Niger

© Seidou Bakari

NER116 – Seidou Bakari

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Excessive delays (1.8.3)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)

Summary of the case

On 28 July 2015, the Bureau of the National Assembly authorized the arrest of member of parliament Seidou Bakari, Chair of the parliamentary group of the MODEN/FA Lumana-Africa party, without first affording him a hearing. Upon his failure to win re-election and at the end of his parliamentary mandate, he was arrested on 16 May 2017, and has been held in pretrial detention without trial since that date.

Mr. Seidou Bakari is accused of embezzling public funds in 2005 while he was coordinating a food crisis unit placed under the office of the Prime Minister, who at that time was Mr. Amadou Hama (NER115), principal opponent of the current Head of State.

According to the complainant, the member's parliamentary immunity was not respected, in that he was not given a hearing by the Bureau and that no criminal accusation had been made against him before his immunity was lifted. The complainant considers that his continuing detention and the lack of progress in the judicial proceedings are deliberate and represent violations of Mr. Bakari's fundamental right to be tried without excessive delay and in an equitable manner. His requests for interim release were reportedly rejected in violation of the Code of Penal Procedure. The complainant

Case NER116

Niger: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): A former opposition member of the National Assembly

Qualified complainant(s): Section I(1)(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: September 2015

Recent IPU decision: March 2018

IPU Mission: - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Niger at the 138th IPU Assembly (March 2018

Recent follow up

- Communication from the authorities: Letters from the Deputy Speaker of the National Assembly (January 2019)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly and the Minister of Justice (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU Technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

also alleges violation of his rights to defence and failure by the investigating judge to take account of the exculpatory evidence furnished by Mr. Bakari's attorney.

The complainant asserts that the charges brought against Mr. Bakari are unfounded, and that no funds were embezzled by the food emergency committee (CCA). He states that Mr. Bakari was tasked simply with implementing decisions taken collectively by the CCA, and had no power to take individual decisions or order expenditure. He pointed out that all the CCA's decisions were recorded in writing. He recalled that Niger's international partners had been satisfied with the way the funds and the food crisis were being managed, at the time, and had officially thanked Mr. Bakari for his work (letter transmitted by the complainant). According to the complainant, several international audits had been carried out over the years of the CCA's operation, in order to certify its accounts

The complainant asserts that Mr. Bakari is the victim of political and judicial harassment purely because he is a member of the opposition and a close collaborator of Mr. Amadou Hama. As a member of parliament and chairperson of his parliamentary group, he supported Mr. Hama – then Speaker of the National Assembly – when the latter was subjected to criminal proceedings. Mr. Hama had announced previously that his party would be siding with the opposition in the next presidential elections.

According to the parliamentary authorities, who refused to authorize a Committee mission in May 2018, the case is not political in nature and the relevant procedures have been respected. No information was provided by the authorities on Mr. Bakari's prolonged detention, the alleged acts being prosecuted or the reasons why charges were brought against Mr. Bakari 12 years after the acts in question. The Speaker of the National Assembly said he had been unable to obtain any answers owing to the principle of the separation of powers and the confidentiality of preliminary investigations.

Uganda

Mr. Robert Kyagulanyi, better known as Bobi Wine, appears at the High Court in Gulu, Northern Uganda, on 27 August 2018. Stringer / AFP

UGA19 - Robert Kyagulanyi Ssentamu (aka Bobi Wine)
UGA20 - Francis Zaake
UGA21 - Kassiano Wadri
UGA22 - Gerald Karuhanga
UGA23 - Paul Mwiru

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4);
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6);
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1) and lack of fair trial proceedings (1.8.2);
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1);
- ✓ Impunity (3).

Summary of the case

Five opposition parliamentarians were violently arrested on 14 August 2018, together with 29 other people, in the district of Arua, after President Yoweri Museveni's convoy was reportedly pelted with stones. According to credible reports - confirmed by the parliamentary authorities - two of the parliamentarians, Mr. Kyagulanyi and Mr. Zaake, were tortured on 14 August 2018. All those arrested, including the five parliamentarians, were charged with treason, which in Uganda carries the death penalty. Judicial investigations have been extended by the court at the request of the Prosecutor's Office. In January 2019, the parliamentary authorities stated that the treason charges had been dropped while the complainant confirmed, after contacting the Prosecutor's Office, that the charges were still pending against the members of parliament. Furthermore, Mr. Zaake was arrested and charged with treason as well on 21 February 2019. He was granted bail on 4 March.

The complainants claim that due process guarantees have been violated from the outset, that the parliamentarians are victims of political repression, as there is no evidence to

Case UGA-Coll-01

Uganda: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Five male parliamentarians (including three young parliamentarians and a parliamentarian-elect); four independent and one opposition parliamentarian,

Qualified complainant(s): Section I.1 (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint: August 2018

Recent IPU decision: October 2018

IPU missions: - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Ugandan delegation to the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the Attorney General; letter from the Speaker of Parliament to the Minister of Foreign Affairs; Letter from the Speaker of Parliament (October, November 2018 and February 2019)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication(s) addressed to the authorities: Letters addressed to the Attorney General, the Minister of Foreign Affairs, the Minister of Internal Affairs, the Director of Public Prosecutions, the Permanent Representative of Uganda in Geneva and the Speaker of Parliament: March 2019
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

support the charges brought against them, and that no action has been taken to hold to account the security forces that mistreated them upon their arrest.

The incidents took place on the last day of campaigning ahead of the Arua district by-elections held on 15 August 2018. Mr. Kyagulanyi had travelled to Arua with the other parliamentarians to canvass support for Mr. Wadri, an independent candidate who was competing against candidates from the ruling party, the National Resistance Movement (NRM), and the largest opposition party, the Forum for Democratic Change (FDC). Mr. Kyagulanyi is a popular young parliamentarian and a well-known singer who enjoys wide popularity among young people. Through his songs and, since 2017 through his parliamentary work, he has been a vocal critic of President Museveni and his government. Given Mr. Kyagulanyi's successful backing of other independent candidates in the recent by-elections, he has increasingly been regarded as a threat to the political establishment. Following his arrest, many people took to the streets throughout Uganda to demand his release.

An ad hoc parliamentary committee was immediately set up by the Speaker of the Parliament of Uganda to investigate the incidents and to visit the parliamentarians in detention. It concluded that at least four of the five parliamentarians had sustained injuries as a result of the violence inflicted upon them by the security forces, that there was a lack of due process in the proceedings against the parliamentarians and that the security officials responsible acted with impunity. It also concluded that accountability for these transgressions should be established. The Speaker of Parliament wrote to the President on 27 August 2018 and expressed concern that, "no effort has been made to arrest the security officers from the SFC, military police and Uganda police force who were involved in the violent actions against unarmed civilians. This conduct is in breach of the Prevention and Prohibition of Torture Act 2012 (…). This is, therefore, to demand that the officers concerned be apprehended at the earliest opportunity and presented in court. Unless this is done, it will be very difficult to conduct government business in parliament. The Uganda Parliament will not condone or acquiesce in acts of torture (…)".

President Museveni's response of 31 August 2018 advised that, "we await the outcome of the investigations (into the allegations of wrong doing if any) currently being carried out under the leadership of the Chief of Defence Forces and the Inspector General of Police and refrain from the use of the word 'torture' until we establish the full facts of the events of that day. However, I am sure you are aware that security forces are entitled to use reasonable force while dealing with a suspect who is resisting arrest in the execution of their mandate to protect civilians under threat by rioters or terrorists or even threat to property". The President stated that he had instructed the members of the Special Forces Command (SFC) to assist the police in dispersing the "menacing opposition groups" who "were clearly so intoxicated that they saw no problem in stoning the vehicle of the President of Uganda", and that "unfortunately one Ugandan was killed in this hooliganism, a number were injured by bullets and many were injured by stones". The President added, "I am most pleased with the actions of the security forces in dealing with the menace of rioters and minimizing the loss of life and property". This response was not officially shared with parliament despite requests of several members of parliament to that end. When parliament discussed the findings of the ad hoc committee on 5 September 2018, the Government was given one month to investigate and report back. However, the issue was apparently not raised again in parliament on the grounds that it was *sub judice*.

In his letter of 3 October 2018, the Attorney General stated that his office was still awaiting the reports of the police and defence forces and that indications so far pointed to the fact that, "the injuries that the two members of parliament may have suffered would be the result of the scuffles that characterized their apprehension due to their unwillingness to submit themselves to the arrest process".

In a letter dated 25 February 2019, the Speaker expressed support for the wish of the Committee to conduct a fact-finding mission to Uganda to interact with the executive and judicial branches but formal authorization to travel to Uganda has not yet been forthcoming.

Ecuador

© José Cléver Jiménez Cabrera

ECU68 - José Cléver Jiménez Cabrera

Alleged human rights violations:

- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2)
- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)

Summary of the case

In 2013, Mr. José Cléver Jiménez, then a member of the National Assembly, together with adviser and journalist Fernando Alcibiades Villavicencio and union leader Carlos Eduardo Figueroa, was sentenced at first and second instance for criminal judicial defamation against the then President Rafael Correa. The complainant considers, unlike the Ecuadorian authorities, that the action taken against Mr. Cléver Jiménez violates his right to freedom of expression and parliamentary immunity. The sentence was never carried out, as Mr. Cléver Jiménez remained at large. On 24 March 2014, the Inter-American Commission on Human Rights (IACHR) adopted precautionary measures and requested the State of Ecuador to suspend implementation of the sentence. As the State refused to observe the request, Mr. Clever Jiménez presented a legal action before the Constitutional Court for non-observance of the IACHR precautionary measures. In March 2015, the Supreme Court of Justice ordered the police not to arrest Mr. Cléver Jiménez, as the statute of limitations for implementation of the sentence had run out. Still, former President Correa pursued the matter in court so as to obtain the financial compensation awarded to him by the Court and the public apology that Mr. Cléver Jiménez and the two others were ordered to make. It appears that, in the end, Mr. Villavicencio was taken to court to pay, on behalf of the three convicts, the financial compensation awarded to former President Correa.

Case ECU68

Ecuador: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): An opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1)(a), (b) and (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): February and June 2014; September 2016

Recent IPU decision: October 2016

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: Hearing with the Ecuador delegation during the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Secretary General of the National Assembly (October 2018)
- Communication from the complainant: January 2018
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Secretariat of International Relations of the National Assembly (March 2019
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

In mid-2013, Mr. Cléver Jiménez denounced the possible conflict of interest by the Government of Ecuador in the purchasing of legal services. According to the complainant, rather than investigating these denunciations, the Prosecutor's Office chose to initiate an investigation into Mr. Cléver Jiménez with regard to his revelations, first on accusations that he was guilty of hacking, accusations that were later dropped, and later that he had disclosed secret information. On 28 October 2016, the judge in this case ordered his pretrial detention, which was subsequently converted into house arrest. Mr. Cléver Jiménez was ordered to wear an electronic device around his ankle and to report every week to the President of the Provincial Court of Pichincha. On 12 April 2018, the National Court of Justice, following the Prosecutor Office's decision at the end of the trial not to ask for his conviction and punishment, confirmed his innocence and dismissed the proceedings.

Venezuela

Venezuela's Speaker of the National Assembly Juan Guaidó speaks before a crowd of opposition supporters during an open meeting in Caraballeda, Venezuela, on 13 January 2019 © Yuri CORTEZ / AFP

VEN-10 - Biagio Pilieri
VEN-11 - José Sánchez Montiel
VEN-12 - Hernán Claret Alemán
VEN-13 - Richard Blanco
VEN-16 - Julio Borges
VEN-19 - Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 - Ismael Garcia
VEN-22 - William Dávila
VEN-24 - Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 - Julio Ygarza
VEN-26 - Romel Guzamana
VEN-27 - Rosmit Mantilla
VEN-28 - Enzo Prieto
VEN-29 - Gilberto Sojo
VEN-30 - Gilber Caro
VEN-31 - Luis Florido
VEN-32 - Eudoro González
VEN-33 - Jorge Millán
VEN-34 - Armando Armas
VEN-35 - Américo De Grazia
VEN-36 - Luis Padilla
VEN-37 - José Regnault
VEN-38 - Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 - Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 - Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 - Robert Alcalá
VEN-42 - Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 - Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 - Amelia Belisario (Ms.)
VEN-46 - Marco Bozo
VEN-47 - José Brito
VEN-48 - Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 - Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-50 - Winston Flores
VEN-51 - Omar González
VEN-52 - Stalin González
VEN-53 - Juan Guaidó
VEN-54 - Tomás Guanipa
VEN-55 - José Guerra
VEN-56 - Freddy Guevara
VEN-57 - Rafael Guzmán
VEN-58 - María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 - Piero Maroun
VEN-60 - Juan A. Mejía
VEN-61 - Julio Montoya
VEN-62 - José M. Olivares
VEN-63 - Carlos Paparoni
VEN-64 - Miguel Pizarro
VEN-65 - Henry Ramos Allup
VEN-66 - Juan Requesens
VEN-67 - Luis E. Rondón
VEN-68 - Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 - Carlos Valero
VEN-70 - Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 - German Ferrer
VEN-72 - Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 - Luis Lippa
VEN-74 - Carlos Berrizbeitia
VEN-75 - Manuela Bolivar (Ms.)
VEN-76 - Servio Vergara

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): 61 opposition members of parliament (46 men and 15 women)

Qualified complainant(s): Section I (1)(c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): March 2017

Recent IPU decision: February 2019

IPU mission: - - -

Recent Committee hearing(s): Hearing with the delegation of Venezuela at the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2019)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Alleged human rights violations:

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)
- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Excessive delays (1.8.3)
- ✓ Violation of the right to freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and association (2.2)
- ✓ Violation of freedom of movement (2.3)
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate (2.4.2)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate (2.4.5)
- ✓ Other violations: right to privacy (4)

Summary of the case

The case concerns credible and serious allegations of human rights violations affecting 60 parliamentarians from the coalition of the Democratic Unity Roundtable (MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly and to usurp its powers. The MUD opposes President Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly following the parliamentary elections of 6 December 2015.

Soon after the elections, on 30 December 2015, the Electoral Chamber of the Supreme Court ordered the suspension of four members of parliament, three of them from the MUD, following allegations of fraud. The National Assembly first decided to disregard the ruling, considering the allegations to be baseless, which led the Supreme Court to declare all of the Assembly's decisions null and void. Failing any effort to examine the alleged fraud, the members of parliament were finally sworn in at the National Assembly on 16 July 2018.

Since March 2017, close to 40 parliamentarians have been attacked with impunity by law enforcement officers and pro-government supporters during demonstrations. These protests intensified after President Maduro announced the convening of a Constituent Assembly—which was subsequently elected on 30 July 2017—to rewrite the Constitution.

Invoking *flagrante delicto*, Mr. Juan Requesens was arrested and detained on 7 August 2018 on accusations of involvement in the alleged assassination attempt on President Maduro three days earlier. There are serious concerns about his treatment in detention and respect for due process following the immediate lifting of his parliamentary immunity, not by the National but the Constituent Assembly. Nine other members of the National Assembly spent up to four years in detention in recent years, without respect for their parliamentary immunity and continue to be subject to reportedly politically motivated legal proceedings.

In 2017, six members of parliament had their passports confiscated arbitrarily in connection with their international parliamentary work. Two other members of parliament were disbarred from holding public office, allegedly in the absence of any legal basis. Six members of parliament, including former Speaker Borges, left Venezuela and obtained asylum abroad in the face of continued harassment and intimidation, whereas the then Deputy Speaker, Mr. Freddy Guevara, sought protection at the Chilean Embassy in Caracas, where he has been since November 2017. Today, many parliamentarians

continue to face regular harassment, such as in the case of Mr. Tomás Guanipa, who has faced physical attacks, baseless accusations, a plan to have him assassinated and house searches. A June 2018 UN human rights report documented extensively the attacks against political opponents, social activists and human rights defenders.

The Government has not provided any funding to the National Assembly since August 2016. In its decision of 18 August 2017, the Constituent Assembly invested itself with legislative powers. The Constituent Assembly has taken over many of the premises of the National Assembly. Even the limited space used by the National Assembly has been invaded and occupied, with several members of parliament taken hostage and beaten up with impunity by government supporters, most notably on 27 June and 5 July 2017.

Long-standing efforts since 2013 to send a delegation of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) to Venezuela have failed in the absence of cooperation from the Government to welcome and work with the delegation. In October 2018, the IPU governing bodies decided that the mission would be of an integrated nature, comprising members of the IPU Executive Committee and the CHRP and focusing on both the larger political matters at stake in the Venezuelan crisis and the specific concerns expressed by the CHRP.

Presidential elections took place on 20 May 2018. The MUD announced in February 2018 that it would boycott the elections, considering the electoral system to be rigged in favour of President Maduro, who obtained the most votes in elections that were widely criticized for failing to be free and fair. President Maduro was sworn in on 10 January 2019 for a second term.

On 13 January 2019, Mr. Juan Guaidó, the new Speaker of the National Assembly, was briefly detained by members of the National Bolivarian Intelligence Service (SEBIN).

On 15 January 2019, the National Assembly invoked the country's Constitution to declare the illegitimacy of President Maduro, and declared the presidency to be vacant. On 21 January 2019, the Supreme Court declared the Bureau of the National Assembly to be illegitimate and reaffirmed its position that all decisions by the National Assembly were null and void. On 23 January 2019, Mr. Guaidó publicly stated that, in conformity with the Constitution, he was ready to assume the interim presidency of Venezuela until free and fair elections were held, which decision was immediately endorsed by the National Assembly. Many countries in the Americas, including the United States and several members of the European Union, have since recognized Mr. Guaidó as President of Venezuela, which recognition is strongly opposed by several other countries from and outside the region including China, Cuba, the Islamic Republic of Iran, the Russian Federation and Turkey.

On 23 January 2019, in a ruling by the Supreme Court, the Public Prosecutor’s Office was asked to examine whether, in light of the National Assembly’s actions, the conduct of members of the National Assembly amounted to criminal behaviour. On 29 January 2019, the Supreme Court launched an investigation into Mr. Guaidó, accusing him of being responsible for the commission of crimes that go against the constitutional order. The Supreme Court froze his assets and prohibited him from disposing of movable and immovable property and from leaving the country for the duration of the investigation. In the early hours of 21 March 2019, Mr. Roberto Marrero, who is Mr. Guaidó’s Chief of Staff, was arrested after his house and that of his neighbour, member of the National Assembly Mr. Sergio Vergara, were allegedly raided and both men were allegedly manhandled by the SEBIN. Mr. Marrero was subsequently taken into custody. On 28 March 2019, the Comptroller General of Venezuela decided to disbar Mr. Guaidó from holding public office for a period of 15 years, reportedly on accusations of usurping public functions, collaborating with foreign governments against the people of Venezuela and hiding information in his asset declarations. The Comptroller General reportedly requested the Prosecutor’s Office to take the necessary action.

Maldives

Former president of the Maldives Mohamed Nasheed (centre) is embraced by Jumhoory Party leader Qasim Ibrahim (left) as President-elect Ibrahim Mohamed Solih (right) looks on after Nasheed returned from exile to the Maldives, in Male on 1 November 2018 © Ahmed SHURAU /AFP

MDV55 - Ahmed Mahloof
MDV60 - Abdulla Riyaz
MDV62 - Faris Maumoon
MDV63 - Ibrahim Didi
MDV64 - Qasim Ibrahim
MDV77 - Abdullah Sinan
MDV78 - Ilham Ahmed

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians (1.8)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)

Summary of the case

All seven members of the People's Majlis were allegedly subject to arbitrary arrest, detention and legal proceedings at a time when they and their parties were in strong opposition to the then President Yameen. Six of them were facing terrorism charges and, originally, the detention of five of them was ordered for the duration of their trials. The seventh member of parliament, Mr. Qasim Ibrahim, was sentenced in 2017, allegedly in the absence of a fair trial, and convicted of vote buying. Soon after his sentence was pronounced, he was allowed to leave the Maldives for medical treatment.

Case MDV-COLL-01

Maldives: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Seven opposition members of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): February 2012

Recent IPU decision: February 2019

IPU missions: March 2018, October 2016, November 2013, November 2012

Recent Committee hearing: Hearing with the Maldives delegation at the 137th IPU Assembly (October 2017)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Deputy Secretary General of the People's Majlis (March 2018)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the Speaker of the People's Majlis (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: Yes

Last report update: March 2019 ■

Presidential elections in the Maldives took place on 23 September 2018 and were won by Mr. Ibrahim Mohamed Solih, the joint candidate of four opposition parties. Following his election, all members of

parliament in detention were released. Mr. Qasim Ibrahim was granted bail and, after returning to the Maldives, became the new Speaker. It is not clear whether the seven parliamentarians remain subject to criminal proceedings.

The IPU Secretary General was invited to and attended the swearing in of President Solih on 17 November 2018 and was able to ascertain some of the above facts. He also reported that some of the members of parliament concerned had been appointed to the Cabinet.

Mongolia

© Zorig Foundation

MNG01 - Zorig Sanjasuuren

Alleged human rights violations:

- ✓ Murder (1.1)
- ✓ Impunity (3)

Summary of the case

Mr. Zorig Sanjasuuren (Mr. Zorig) was assassinated on 2 October 1998. Regarded by many as the father of the democratic movement in Mongolia in the 1990s, Mr. Zorig was a member of parliament and acting Minister of Infrastructure. At the time, Mongolia was undergoing a period of political upheaval after the breakdown of the coalition government. Negotiations were in place to select the next Prime Minister. Mr. Zorig was being considered as a candidate for the post on the day he was killed. The murder is widely believed to have been a political assassination that was covered up.

Since a parliamentary report in July 2000 harshly criticized the severe deficiencies in the initial investigation, the Mongolian authorities have repeatedly affirmed that every effort was being made to identify the murderers and bring them to justice. Successive judicial investigative working groups were established and parliamentary committees were mandated to monitor, support and exercise oversight over the investigation.

However, little progress was reported. The investigation was entirely shrouded in secrecy, considered a “state secret” and handled primarily by the intelligence services, with recurring allegations over the years that a number of persons had been pressured and tortured in order to obtain confessions.

Between late 2015 and 2017, three suspects were suddenly identified, arrested, expeditiously tried and sentenced during trials closed to the public shortly before the presidential elections.

Case MNG01

Mongolia: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Member of the majority

Qualified complainant(s): Section I (1)(a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): October 2000, March 2001, September 2015

Recent IPU decision: March 2018

Recent IPU missions: August 2001, September 2015, September 2017

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Mongolian delegation to the 138th IPU Assembly (March 2018)

Recent follow-up

- Communications from the authorities: Letter of the Vice Chairman of the State Great Hural (January 2019); letter of the Minister of Justice received (February 2019); letter of the Prosecutor General (January 2019)
- Communications from the complainant: March 2019
- Communications addressed to the authorities: Letters addressed to the Minister of Justice, the Prosecutor General, the Deputy Speaker and the Permanent Representative in Geneva (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

Following a mission to Mongolia in September 2017, the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (the Committee) concluded that justice had not been done and that serious violations of international fair trial standards had taken place. It called for an urgent public and fair retrial.

In December 2017, the Mongolian Government ordered the declassification of most of the files relating to the Zorig case. However, the court verdicts and other important case materials remain classified and inaccessible to the public and to lawyers representing the Zorig family to the present day.

In March 2018, the authorities stated that they would welcome a delegation of the Committee to visit Mongolia again and have subsequently confirmed that the delegation would be able to review some of the declassified materials (in the Mongolian language) subject to a non-disclosure agreement. It was not confirmed that the delegation would be granted permission to visit the convicted persons in prison.

Although a secret investigation is still officially open to identify the mastermind(s), no information is available on what it entails. In April 2018, Ms. Bulgan, his partner, was charged as a suspect formally (for the third time in 20 years) and put under an official travel ban.

The parliamentary authorities have facilitated the transmission of correspondence to the executive and judicial authorities and tasked a working group of members of parliament to make a proposal about the case. The working group's proposal to establish an ad hoc committee to "develop a proposal and conclusion on the proceedings of the Zorig case" has been before the Parliament of Mongolia since 13 September 2018 and has not yet been adopted, according to the Deputy Speaker.

In March 2019, the new Speaker of Parliament and the Minister of Justice publicly acknowledged the deficiencies of the 2016 trials, including the use of torture to extort confessions. The Minister of Justice stated that the persons convicted were innocent and publicly apologized to their families. A special government session was held to discuss the Zorig case and a decision was reportedly taken to make public a video showing two of the convicted persons being tortured. A few intelligence officers have allegedly been detained and are under investigation. The persons convicted were sent to hospital for treatment until further steps can be taken towards their release. The Speaker opened the parliamentary session asking for the adoption of the draft resolution to form an ad hoc committee on the case.

Philippines

Saturnino Ocampo

PHI02 - Saturnino Ocampo
PHI04 - Teodoro Casiño
PHI05 - Liza Maza
PHI06 - Rafael Mariano

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6);
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)

Summary of the case

The persons concerned were elected to the House of Representatives in May 2007 under the Philippine party-list system, which is designed to ensure the representation of underprivileged groups in parliament. In the May 2010 parliamentary elections, Mr. Ocampo and Ms. Maza stood for the Senate but were not re-elected, whereas Mr. Casiño and Mr. Mariano were. Since the 2013 elections, the persons concerned no longer occupied parliamentary posts.

All four victims claim to have been subjected to continuous harassment since May 2007, due to their opposition to the policies of the President of the Philippines at the time, Ms. Gloria Macapagal Arroyo. The rebellion charges brought against them in February 2006 were dismissed with final effect by the Supreme Court on 2 July 2007, and the writ of amparo case against Mr. Ocampo was also dismissed in February 2014. The following further charges are currently pending:

- Mr. Ocampo, charged for multiple murder (Leyte Murder Case). In February 2014, Mr. Ocampo's petition with the Supreme Court to dismiss the case was rejected. The Supreme Court ruled that the trial against him should proceed. A subsequent omnibus motion by Mr. Ocampo to quash more recent information brought forward by the

Case PHL-COLL-01

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Opposition members of parliament (Three men and one woman)

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): March and April 2006

Recent IPU decision: April 2015

IPU mission: April 2007

Recent Committee hearings: Hearing with the Filipino delegation at the 130th IPU Assembly (April 2017)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Director General and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2019)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: January 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

prosecution was dismissed by the Regional Trial Court and is currently pending with the Court of Appeals. Mr. Ocampo's arraignment took place on 7 May 2015. The pretrial hearing started on 19 October 2015 and hearings are ongoing. Mr. Ocampo was granted bail;

- Mr. Ocampo, charged with murder in a related case in Leyte - the case is still pending before the Hilongos Regional Trial Court in Leyte;

- Mr. Ocampo, Ms. Maza, Mr. Casiño and Mr. Mariano, charged with murder in December 2006 (Nueva Ecija case). On 8 August 2018, the case against them was dismissed for lack of probable cause;

- At its 139th Committee session in October 2012, the Committee heard testimony from a member of the Philippines House of Representatives who, citing the then Secretary of Justice, indicated that all pending cases had been – or were in the immediate process of being – dismissed. However, these comments were denied by the then Secretary of Justice.

Philippines

Philippine Senator Leila de Lima is escorted by police after her arrest at the Senate in Manila on 24 February 2017 © Ted Aljibe/AFP

PHL08 – Leila de Lima

Alleged human rights violations:

- ✓ Threats, acts of intimidation (1.5)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians (1.8)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)

Case PHL08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Female opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (d) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): September 2016

Recent IPU decision: October 2018

IPU mission: May 2017

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Director General and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2019)
- Communication from the complainant: Meeting at the IPU Secretariat (March 2019)
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: January 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: **March 2019** ■

Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Commission on Human Rights (CHR) of the Philippines from May 2008 until June 2010. In that capacity, she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the so-called Davao Death Squad (DDS) in Davao City, where Mr. Duterte had long been mayor, and concluded that Mr. Duterte, now President of the Philippines, was behind the DDS.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign to gain a seat in the Senate in the elections of May 2016, in which she was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she initiated an inquiry into the killings of thousands of alleged drug users and drug dealers alleged to have taken place since President Duterte took office in June 2016. Since the start of her term as senator, she has been subjected to widespread intimidation and denigration, including by President Duterte directly.

Senator de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 on the basis of accusations that she had received drug money to finance her senatorial campaign. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry by the House of Representatives into drug trading in New Bilibid Prison and Senator de Lima's

responsibility in that regard when she was Secretary of Justice. The House inquiry was launched one week after she initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

On 17 April 2018, the Supreme Court announced that it had denied Senator de Lima's motion for reconsideration of its decision of October 2016 confirming the validity of the arrest and the jurisdiction of the Regional Trial Court in the matters at hand.

On 27 July and 10 August 2018, Senator de Lima was arraigned in two of the three cases that are now before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court (RTC) – Muntinlupa City. Hearings to present prosecution witnesses in the two cases before Branch 205, mostly convicted drug traffickers, have been scheduled until the end of May 2020, with hearings in each case scheduled to take place twice a month on average.

A mission of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians to the Philippines in May 2017 concluded that there was no evidence to justify the criminal cases against Senator de Lima. Since then, the IPU has called for Senator de Lima's release and for the legal proceedings against her to be abandoned should serious evidence not be forthcoming soon.

Although Senator de Lima remains very politically active from detention and receives newspapers, journals and books, she has no access to the Internet, a computer, TV, radio or to an air-conditioning unit, despite a doctor's order. The Director General of the Philippine National Police (PNP) has denied her request to use electronic gadgets and have an air-conditioning unit installed, in compliance with the recommendation of the Director of the PNP General Hospital.

Requests from her defence counsel to the courts that Senator de Lima be granted legislative furlough have remained unanswered.

On 30 November 2018, the UN Working Group on Arbitrary Detention concluded that Senator de Lima's detention was arbitrary and that the appropriate measure would be to release her immediately.

Philippines

Senator Trillanes arrives at the Senate building in Manila on 25 September 2018. Senator Trillanes, a vocal critic of President Duterte, was arrested but posted bail in proceedings that the lawmaker decried as a "failure of democracy". | NOEL CELIS / AFP

PHL09 – Antonio Trillanes

Alleged human rights violations:

- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)

Summary of the case

In July 2003, the then Navy Lieutenant Antonio Trillanes was arrested and charged with staging a coup d'état for his participation in what is known as the "Oakwood Mutiny", which took place in July 2003, when more than 300 soldiers took over the Oakwood Premier Hotel in Makati to make known their grievances over bribery and corruption within the army. While in detention, he was allowed to stand in the Senate elections held in May 2007. He was duly elected to the Senate, having received the eleventh highest number of votes. In November 2007, he led another uprising, after walking out of a court hearing and subsequently occupying the Peninsula Hotel in Manila, reportedly calling for the ousting of the then President, Ms. Gloria Macapagal-Arroyo.

In November 2010, President Benigno Aquino III issued Proclamation No. 75, which was approved by both houses of Congress, regarding an amnesty for Senator Trillanes and others for their participation in these events. Senator Trillanes' release was finalized in January 2011, when he applied for and was subsequently granted amnesty under the above-mentioned proclamation. In September 2011, the Makati Regional Trial Court (RTC) Branches 148 and 150 therefore dismissed the coup d'état and rebellion charges that were pending against Senator Trillanes.

Case PHL09

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): Male opposition member of parliament

Qualified complainant(s): Section I (1) (a) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): September 2018

Recent IPU decision: October 2018

IPU mission: - - -

Recent Committee hearings: - - -

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letter from the Director General and Secretary of the IPU Group of the Philippines (April 2019)
- Communication from the complainant: Meeting at IPU Headquarters (March 2019)
- Communication addressed to the authorities: Letter addressed to the President of the Senate (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

However, on 31 August 2018, President Duterte, through Proclamation No. 572, decided that Senator Trillanes had not fulfilled the amnesty conditions and ordered his arrest. Senator Trillanes sought protective custody in the Senate until 25 September 2018, when RTC Branch 150, which had dealt with the original rebellion charges, issued a warrant for his arrest, basically reviving those charges. Senator Trillanes has challenged this decision before the Court of Appeal, where the matter is pending. The police subsequently escorted Senator Trillanes out of the Senate building. He was released on bail that same day in this case. On 22 October 2018, RTC Branch 148, which had handled the original coup d'état case, dismissed the motion from the Department of Justice to issue an arrest warrant against Senator Trillanes, saying that the same court had already dismissed those charges in September 2011 and that that decision "has become final and executory". The Department of Justice has challenged this decision before the Court of Appeal, where the matter is pending.

The complainant claims that Senator Trillanes had fulfilled all the conditions for amnesty at the time. He has presented witnesses and documentary evidence to show that he completed and submitted the application form for amnesty and admitted his guilt on the relevant part of the form. The complainant points out that not all applicants have a copy of their application forms because they were given only one copy of the form, which they filled out and submitted to the Department of National Defence (DND) during the day of their application. In this regard, the Defence Secretary has publicly stated that all amnesty applications are missing from their files.

According to the complainant, President Duterte's Proclamation No. 572 is politically motivated and comes solely in response to Senator Trillanes' vocal opposition to the current administration. Senator Trillanes has challenged the constitutionality of Proclamation No. 572.

Turkey

Demonstrators hold pictures of Figen Yüksekdağ during the trial in front of the court in Ankara on 13 April 2017 © Adem Altan/AFP

TUR-69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR-70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR-71 - Faysal Sariyildiz
TUR-72 - Ibrahim Ayhan[1]
TUR-73 - Kemal Aktas
TUR-75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR-76 - Besime Konca (Ms.)
TUR-77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR-78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR-79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR-80 - Dilan Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR-81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR-82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR-83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR-84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR-85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR-86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR-87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR-88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR-89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR-90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR-91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR-92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR-93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR-94 - Abdullah Zeydan
TUR-95 - Adem Geveri
TUR-96 - Ahmet Yildirim
TUR-97 - Ali Atalan
TUR-98 - Alican Önlü
TUR-99 - Altan Tan
TUR-100 - Ayhan Bilgen
TUR-101 - Behçet Yildirim
TUR-102 - Berdan Öztürk
TUR-103 - Dengir Mir Mehmet Firat
TUR-104 - Erdal Ataş
TUR-105 - Erol Dora
TUR-106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR-107 - Ferhat Encü
TUR-108 - Hişyar Özsoy
TUR-109 - Idris Baluken
TUR-110 - Imam Taşçier
TUR-111 - Kadri Yildirim
TUR-112 - Lezgin Botan
TUR-113 - Mehmet Ali Aslan
TUR-114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR-115 - Nadir Yildirim
TUR-116 - Nihat Akdoğan
TUR-117 - Nimetullah Erdoğmuş
TUR-118 - Osman Baydemir
TUR-119 - Selahattin Demirtaş
TUR-120 - Sirri Süreyya Önder
TUR-121 - Ziya Pir
TUR-122 - Mithat Sancar
TUR-123 - Mahmut Toğrul
TUR-124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR-125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)
TUR-126 - Garo Paylan
TUR-128 - Aysel Tugluk (Ms.)
TUR-129 - Sebahat Tuncel (Ms.)
TUR-130 - Leyla Guven (Ms.)
TUR-131 - Ayşe Sürücü (Ms.)

1 Mr. Ayhan died of a heart attack in September 2018.

Alleged human rights violations:

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity (2.4.3)
- ✓ Lack of due process at the investigation stage (1.8.1)
- ✓ Lack of fair trial proceedings (1.8.2) and excessive delays (1.8.3)
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression (2.1)
- ✓ Violation of freedom of assembly and association (2.2)
- ✓ Arbitrary arrest and detention (1.6)[2]
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence (1.4)[3]
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate (2.4.2)[4]

Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 15 December 2015, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. Hundreds of trial proceedings are ongoing against HDP parliamentarians, and former parliamentarians, throughout Turkey. Some of them also continue to face older charges in relation to the Kurdish Communities Union (KCK) first-instance trial that has been ongoing for eight years, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity has allegedly not been lifted.

As of January 2019, nine former members of parliament and current HDP parliamentarian, Ms. Güven, continued to be held in detention under restrictive conditions applicable to terrorism suspects. Ms. Güven has been on hunger strike since 7 November 2018 and was in a life-threatening situation in January 2019 according to the complainant. Turkish courts delivered around 10 new prison sentences against former and current members of parliament. Parliament revoked at least nine of their mandates.

Case TUR-COLL-02

Turkey: Parliament affiliated to the IPU

Victim(s): 61 individuals (18 parliamentarians and 43 former members of parliament, all members of the opposition (34 men and 27 women)

Qualified complainant(s): Section I (1) (c) of the Committee Procedure (Annex 1)

Submission of complaint(s): June 2016

Recent IPU decision: October 2018

IPU mission: February 2014

Recent Committee hearing(s): Hearing with the Turkish delegation and the complainant at the 140th IPU Assembly (April 2019)

Recent follow-up
- Communication from the authorities: Letters from the President of the Turkish IPU Group; observations of the authorities to the Committee case report (March, April 2019)
- Communication from the complainant: March 2019
- Communication addressed to the authorities: Letter to the President of the Turkish IPU Group (March 2019)
- Communication addressed to the complainant: March 2019

IPU technical assistance: No

Last report update: March 2019 ■

According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of expression, assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and their political party programme. Such activities include mediating between the Kurdistan Workers Party (PKK) and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, advocating publicly in favour of political autonomy, and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Turkey and at the border with Syria (including denouncing the crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities did not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament.

---

2 Concerns only the members of parliament placed in detention, as listed in the case report (section on detention).

3 Concerns only three male members of parliament (Mr. Adiyaman - TK/114; Mr. Behçet Yildirim - TK/101; Mr. Mahmut Toğrul – TK/123) and three women members of parliament (Ms. Feleknas Uca - TK/81, Ms. Besime Konca – TK/76 and Ms. Sibel Yigitalp – TK/92).

4 Concerns 11 members of parliament (Ms. Selma Irmak – TK/70; Mr. Faysal Sariyildiz – TK/71; Mr. Ibrahim Ayhan – TK/72; Ms. Besime Konca – TK/76; Ms. Figen Yüksekdag – TK/82; Ms. Leyla Birlik – TK/85; Ms. Nursel Aydogan – TK/89; Ms. Tugba Hezer Oztürk – TK/93; Mr. Ahmet Yildirim – TK/96; Mr. Ferhat Encü – TK/107; and Mr. Osman Baydemir – TK/118).

The most prominent cases concern the two former co-chairs of the HDP, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Figen Yüksekdağ, who remain in detention. On 20 November 2018, the European Court of Human Rights ordered the immediate release of Mr. Mr. Demirtaş after finding violations of his fundamental rights. The Court concluded that the extensions of Mr. Demirtaş' pretrial detention and his subsequent inability to take part in parliamentary activities "constituted an unjustified interference with the free expression of the opinion of the people and with his right to be elected and to sit in parliament" and that it had "pursued the predominant ulterior purpose of stifling pluralism and limiting freedom of political debate". The Turkish authorities have not implemented the Court's decision.

Ms. Yüksekdağ was sentenced in a number of cases and continues to face multiple charges and proceedings. She was deprived of her HDP membership and banned from exercising any political activities pursuant to a court conviction. The IPU trial observer submitted her final report on the hearings she attended in Ms. Yüksekdağ' s trial from September 2017 until September 2018 (and one hearing in the case of Mr. Demirtaş in December 2017). Having reviewed a translation of the incriminated statements made by Ms. Yüksekdağ, the IPU trial observer found that the prosecution's evidence put forward against Ms. Yüksekdağ "appears to fall squarely within her legitimate right to express her opinions, discharging her duty to draw attention to the concerns of those she represents". The report concluded that the prospect for Ms. Yüksekdağ – and Mr. Demirtaş - to receive a fair trial was remote and that the political nature of both prosecutions was evident. The observer recommended that the IPU stands in solidarity with the former members of parliament and remains informed by continuing to observe the proceedings as much as possible.

A report produced by a team of legal consultants mandated by the IPU to review 12 court decisions issued against HDP members reached similar conclusions. The report concluded that the judiciary in Turkey, from the first instance courts to the Constitutional Court level, completely disregarded the case law of the European Court of Human Rights and the main judgement of the Turkish Constitutional Court in relation to freedom of expression when evaluating whether an expression constituted incitement to violence or, one of the other crimes with which the members of parliament were charged. The review found that a presumption of guilt was used by the courts and that harsher restrictions and punishment were applied to the members of parliament because of their particular duties and influence contrary to the special protection afforded under international law to political expression by public and political figures. The review further found that the interpretation of anti-terror laws by Turkish courts was completely arbitrary and unforeseeable. Similar speeches and acts were interpreted completely differently by different courts or, even in the same decision by the same court. The report concluded that this could only be explained by political influence over the judiciary rather than judicial interpretation methods given the broader context.

The Turkish authorities firmly deny all these allegations. They have invoked the independence of the judiciary and the need to respond to security/terrorism threats and legislation adopted under the state of emergency to justify the legality of the measures taken. They have provided detailed information on the "provisional constitutional amendment" made by parliament in relation to parliamentary immunity in May 2016 to prosecute parliamentarians from all parties. They have asserted that there is no "HDP witch-hunt" in Turkey; that women parliamentarians are not specifically targeted; that there is no Kurdish issue in Turkey and no current conflict in south-eastern Turkey; that Turkey is, however, facing a terrorism issue at multiple levels involving the PKK and its "extensions"; that the HDP never publicly denounced the violent activities of the PKK; that its members, including members of parliament, made many statements in support of the PKK and their "extensions"; that they attended funerals of PKK suicide bombers and called for people to take to the streets, which resulted in violent incidents with civilian casualties; that this does not fall within the acceptable limits of freedom of expression; that the Constitutional Court has reached such conclusions in three cases and that, in other cases, domestic remedies have not yet been exhausted; that the independence of the judiciary and the rule of law in Turkey must be respected.

The Turkish authorities have rejected the Committee's request to conduct a mission to Turkey on two occasions on the grounds that it "could negatively affect the judicial process" and was not considered "appropriate". The mission was approved during the 138th IPU Assembly (April 2018, Geneva) on the condition that the delegation would not seek to meet the detained members of parliament or the judicial authorities. In May 2018, however, the Turkish authorities cancelled the Committee's mission following the announcement of early elections in June. In its December 2018 letter, the President of

the Turkish IPU Group confirmed that an IPU delegation was welcome to come to Turkey after the local elections scheduled on 31 March 2019 to meet with the judicial and executive authorities but that prison visits would not be possible.

*

* *